

دراسة مقارنة للنظم المصرفية

في

دول أوروبا الشرقية

للدكتور محمود أمين أنيس

لمست بحكم عملي كمدير عام للإدارة العامة للبنوك والائتمان مدى الحاجة الشديدة لتعديل النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة بما يتماشى مع التطورات السريعة في نظامنا الاشتراكي .
فقد اتضح لى ضرورة تعديل قوانين البنوك وبصفة خاصة قانون البنك المركزي .

وكذلك اتضح لى ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين البنك المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبين الوزارة والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ، ثم بين البنوك المختلفة والمؤسسات التي تتعامل مع القطاع المصرفي . وتبين لى مدى أهمية التعرف على النظم المصرفية في البلاد التي تأخذ بالنظام الاشتراكي والتخطيط الاقتصادي لعلنا نصل بعد الدراسة الى اقتباس ما نراه صالحا لمجتمعنا .

ولقى رأيي هذا قبولا لدى السادة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والسيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والسيد رئيس الوزراء الذي تفضل باصدار القرار ٢٩٧٧ لسنة ١٩٦٤ في ٢٩/٩/١٩٦٤ ، ويقضى هذا القرار بايفادى لمدة شهرين الى بعض الدول الاشتراكية للتعرف على النظم المصرفية والرقابة على البنوك ووسائلها ومتابعة الخطة من الناحية المصرفية .

وشملت زيارتي الدول الآتية :

« يوغوسلافيا — الاتحاد السوفيتي — بولندا — المانيا الشرقية — تشيكوسلوفاكيا » .

وحاولت التعرض فى هذه الزيادة القصيرة الى النواحي الآتية :

- النظام المصرفى بصفة عامة .
- العلاقة بين البنك المركزى والوزارة المشرفة على القطاع المصرفى .
- العلاقة بين الوزارة المشرفة على القطاع المصرفى والبنوك .
- الخطة الانتاجية والسياسة الائتمانية .
- الخطة الائتمانية والخطة النقدية .
- دور سعر الفائدة .

ويتبين لأول وهلة ان البحث التفصيلى فى هذه المواضيع سيتطلب وقتا طويلا ودراسة مستفيضة لا تسمح فترة الزيارة القصيرة التى أجازها قرار السيد رئيس الوزراء وهى شهران فقط خصوصا اذا راعينا ان البحث فى هذه النواحي المصرفية لا بد وان يتناول التعرض للنظم الاقتصادية نفسها لاستحالة دراسة مسائل البنوك والسياسات الائتمانية دون التصدى للنظم الاقتصادية فى هذه البلاد . فالسياسة الائتمانية والنظام المصرفى فى بلد ما يتغيران بتغير النظام الاقتصادى فهما يخدمان النظام الاقتصادى ويعملان على تحقيق أهدافه ، ويستوى فى ذلك ما اذا كان المجتمع اشتراكيا أو رأسماليا ، وان كان الهدف أكثر وضوحا وأكثر تحديدا فى المجتمع الاشتراكى .

ولم يتسع الوقت لزيارة دول أوروبا الشرقية كلها . وكان من الأفضل أن تشمل الزيارة جميع هذه الدول لأنه ؛ وان كانت جميع هذه الدول دولاً أخذت بالتخطيط الاقتصادى لنواحي الانتاج المختلفة ، كما أخذت بالنظام الاشتراكى لتحقيق العدالة الاجتماعية ؛ الا أنها تختلف الى حد ما فى وسائل تحقيق هذه الأهداف تبعا للظروف الاجتماعية والتاريخية فى كل منها .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالجهاز المصرفى ونظام البنوك فى دول أوروبا الشرقية . فان تشابه الهيكل العام والأهداف لا يعنى بالضرورة تشابه دقائق النظام وتفصيلاته فى هذه الدول . ويفيد الباحث فائدة كبرى من الدخول فى هذه التفصيلات الفرعية .

ولا يمكن الادعاء بأنى أصبحت ألم الماما دقيقا بخصائص النظام المصرفي في هذه الدول لأن ذلك سيكون في حكم المستحيل في هذه الزيارة القصيرة . ومع هذا فاني أعتقد أنى أفدت افادة كبيرة من جولتي هذه بما سيكون له من أثر هام على ما يعرض على من مسائل تتعلق بالنظام المصرفي - اذ سأكون أقدر على السير في الطريق الصحيح لتفهم الصعاب والوصول الى الحلول التي تنبع من بيئتنا وتناسب مع صالحننا القومي ونظامنا الاشتراكي .

أما عن النظام المصرفي فتشابه اغراضه العامة . ومن الاهمية بمكان أن ابرز هنا أهم معالم النظام المصرفي في الدول الاشتراكية .

١ - للبنوك دور ايجابي في النظام الاقتصادي في جميع هذه الدول دون استثناء ليس فقط في تنفيذ الخطة الائتمانية بل أيضا في تحضير ووضع هذه الخطة ، وليس فقط في منح الائتمان تنفيذا لاغراض الخطة الانتاجية ، بل أيضا في الرقابة على الصرف . فنجد في جميع بلاد أوروبا الشرقية ان للبنوك دورا فعالا في جميع هذه النواحي فعن طريق البنوك يمكن معرفة مدى حاجة القطاعات المختلفة للائتمان ، وللبنوك رقابة فعالة على الصرف ولها أن تكف يدها عن منح الائتمان اذا رأت أن المشروع لم يحقق أهدافه أو أن المشروع خارج عن نطاق الخطة الانتاجية او كان هناك سوء أو تقصير في ادارة المشروع .

٢ - ان البنوك وحدها هي التي يجوز لها أن تمنح الائتمان ولايجوز لأي مؤسسة أخرى أن تقوم بمنح الائتمان .

٣ - الدور الايجابي لسعر الفائدة واستخدامه كعامل من عوامل حث المنتجين على زيادة انتاجهم وجودته وكسلاح أيضا لمجازاة المنتجين الذين حادوا عن الصواب ولم يحققوا اغراض الخطة . وسعر الاقراض عادة منخفض ففي أحيان كثيرة لا يجاوز ٢٪ . الا أن سعر فائدة التأخير فقد يبلغ ١٥٪ أو ١٦٪ بل ٢٠٪ في بعض الأحيان . وللبنك الحق

في انقضاء المقترض من فائدة التأخير اذا عاد فالتزم الصواب وعمل على اصلاح اخطائه . هذا كما يختلف سعر الفائدة بحسب نوع الانتاج .

٤ — يهتم المسؤولون في هذه البلاد « بالوازع » ويعملون على تنسيته بطرق مختلفة . ويتخذون عدة معايير يقاس بها ، منها اتخاذ الربح معيارا من هذه المعايير ، ومنها أيضا قياس انتاجية العاملين وذلك بوضع وحدات قياسية لكل عمل يسهل تحويلها الى وحدات نقدية تقاس بها انتاجية العامل . وكلما زاد ربح المؤسسة أو زاد انتاجها وزادت انتاجية العامل زاد العائد الذي يعود على العاملين والمنتجين . ويطبق هذا المبدأ في جميع المجالات ففي البنوك والمؤسسات التجارية مثلا يستخدم عامل الربح كعامل من عوامل تشجيع « الوازع » وتشجيع العاملين بها . (أما في المؤسسات الانتاجية الصناعية والزراعية فتستخدم طرق مختلفة يقاس بها الانتاج والربح والنفقات) .

أما اذا قلت أرباح المؤسسة نتيجة لسوء الادارة أو سوء مستوى الانتاج فيقل نصيب العاملين بها من الارباح ويجازى المهملون والمقصرون بجزاءات مختلفة تصل في بعض الأحيان الى استقطاع مبالغ معينة من مرتباتهم .

ويهتم المسؤولون في هذه البلاد بتطوير طرق حساب التكلفة والانتاجية والربح ، ومهما كانت الطرق التي تتبع في هذه النواحي فنظرية «الوازع» هي نقطة هامة يرتكز عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي في بلاد أوروبا الشرقية بصفة عامة ، وهي من أهم أسس النظام الاشتراكي كله .

٥ — عدم تعدد البنوك واتباع نظام التخصيص . فعدد البنوك قليل وكل بنك يتخصص في ناحية معينة من اوجه النشاط المصرفي . فهناك بنك للاستثمار وبنك للزراعة وبنك للتجارة الخارجية . وذلك عدا البنك المركزي . وهذه البنوك الاربعة تمثل هيكل النظام المصرفي في هذه الدول بشكل عام .

٦ — يتم التنسيق بين الأجهزة المصرفية المختلفة في دول أوروبا الشرقية اما عن طريق اشراف البنك المركزي عليها أو عن طريق اشراف

وزارة المالية كما يتم أحيانا عن طريق اشراك المشرفين على هذه البنوك مع ممثلين عن وزارة المالية في لجان وزارية أو لجان برلمانية ، وتختلف بعض الشئ طبيعة العلاقة بين الأجهزة المصرفية وبين هذه الأجهزة ووزارة المالية ، ففي يوجوسلافيا مثلا نجد أن للبنك المركزى (ويسمى البنك الأهلى) سلطات واسعة على البنوك الأخرى ويتمتع باستقلال كبير فى تخطيط وتنفيذ السياسة الائتمانية . بينما فى حالة المانيا الشرقية وبولندا مثلا نجد أن لوزارة المالية شبه اشراف كامل على سياسة البنك المركزى وعلى البنوك الأخرى .

ويرجع هذا الاختلاف الى الظروف التاريخية والى التقاليد المصرفية فى كل من هذه البلاد وكذلك الى شخصية محافظ البنك المركز ، ووزير المالية .

٧ - تعاني هذه البلاد بصفة عامة من هبوط فى سعر العملة وهناك سوق سوداء تستبدل فيها عملات تلك الدول بالعملات الحرة بأسعار أقل بكثير من أسعارها الرسمية - اذ يتراوح سعرها فى السوق السوداء بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ قيمتها الرسمية ، وذلك باستثناء يوجوسلافيا حيث لا يتجاوز الفرق ٢٠ ٪ . وكذلك الاتحاد السوفيتى حيث السوق السوداء للعملة غير ملحوظة . الا انه ويقال انه يسكن استبدال الدولار بضعف سعره الرسمى بالروبل . ويتبع فى هذه الدول كثير من الاجراءات النقدية والادارية للقضاء على السوق السوداء للعملة ومن هذه الاجراءات :

١ - ضرورة قيام الزائر الأجنبى فى هذه البلاد بالاقرار عن العملات الأجنبية التى دخل بها ، واعداد اقرار آخر عند الخروج .

٢ - ضرورة اثبات قيام الزائر بدفع نفقات الفنادق عن طريق التحويل المصرفى او استبدال النقد الأجنبى من البنوك أو بيوت الصيرفة المعتمدة .

٣ - قد يطالب الزائر بالافصاح عن مصدر أمواله عند قيامه بشراء بعض الأشياء الغالية الثمن أو المنتجات الهامة كالآلات الفوتوغرافية فى المانيا الشرقية ، والكريستال الممتاز فى تشيكوسلوفاكيا .

٤ - يطالب الزائر بضرورة دخوله بقدر معين من النقد الأجنبي يحدد حسب المدة التى يقضيها - يستبدل بالسعر الرسمى بالعملة المحلية عند دخوله البلاد .

٥ - تأجأ بعض هذه الدول الى اتباع نظام تعدد أسعار الصرف فشلا تأخذ تشيكوسلوفاكيا بنظام سعر الصرف السياحى وبلغ ضعف السعر الرسمى المعتاد . ويتبع فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى نظام بمقتضاه يمنح المشتري الأجنبى للسلع الوطنية تخفيضا يبلغ ٢٠٪ ويصل أحيانا الى ٦٠٪ اذا قام بدفع قيمة ما اشتراه بالعملة الأجنبية المعتمدة .

ويلاحظ فى يوغوسلافيا بصفة خاصة أن معظم المحلات التجارية الكبرى تعرض معروضاتها بسعرين سعر بالعملة المحلية وسعر بالعملة الأجنبية يقل عنه بمقدار ٢٠ ٪ وللمشتري الأجنبى الخيار فى الدفع بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية مع التمتع بالتخفيض .

٦ - تسمح تشيكوسلوفاكيا للزائر الأجنبى باستبدال العملات الأجنبية التى يحملها بكوبونات خاصة تسمى Tuzex بأسعار مناسبة يقوم باستخدامها فى شراء ما يحتاجه من المنتجات الأجنبية المستوردة .

ويمكن للوطنيين الحصول على كوبونات الـ Tuzex باستبدال ما معهم من عملات أجنبية بهذه الكوبونات وبالأسعار المحددة اذا كانوا قد حصلوا على النقد الأجنبى من مصدر مشروع كأن يحصلون عليه من أقاربهم فى الخارج أو نتيجة لأعمال أدوها فى الخارج .

ويعتقد المسئولون فى تشيكوسلوفاكيا أن هذه الطريقة تساعد على زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية بتشجيع الحائزين لهذه العملات سواء الأجانب منهم أو المستوطنين على استبدالها بكوبونات الـ Tuzex .

٧ - يتبع في بعض دول أوروبا الشرقية - بشأن صرف مرتبات الموظفين والعاملين - نظام مؤداه أن يكون صرف المرتبات على جزئين وفي تواريخ مختلفة ، وليس كما هو متبع عندنا بأن يكون صرف المرتبات لجميع العاملين في الدولة في أول كل شهر ، فمثلا موظفو مؤسسة ما يقبضون مرتباتهم في ٢ ، ١٧ من كل شهر ، وموظفو مؤسسة أخرى يقبضون مرتباتهم في ٥ ، ٢٠ من كل شهر ومؤسسة أخرى في ٧ ، ٢٣ من كل شهرا وهكذا .

ويعمل اتباع هذا النظام على التقليل ما أمكن من إصدار البنكنوت واستخدامه الاستخدام الأقصى وتلافي الاقبال الشديد على الشراء وازدحام المحال التجارية بجمهور المستهلكين في أول كل شهر وركود العمل في بقية أيام الشهر .

٨ - يحظر استيراد أو تصدير العملات الوطنية .

التوصيات

استعرضت فيما تقدم أهم انطباعاتي وبعض النتائج الهامة اذيارتي للدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأرجو أن اتقدم بالتوصيات الآتية :

١ - اعطاء الجهاز المصرفي دورا ايجابيا في الاشتراك في وضع الخطة الانتاجية .

٢ - متابعة تنفيذ أوجه اتفاق القروض وذلك ضسانا لحسن تحقيقها لأغراض الخطة الانتاجية العامة ، واعطاء البنوك دورا أكثر فعالية في الرقابة على الصرف .

٣ - اعداد خطة ائتمانية عامة ذات أهداف واضحة يكون الجهاز المصرفي مسئولا عن تنفيذها . ويظهر في الخطة الائتمانية أو الميزانية الائتمانية في أحد الجانبين الأموال التي يمكن استخدامها ومصادرها وفي الجانب الآخر توزيع واستخدام هذه الأموال على نواحي النشاط المختلفة .

- ٤ - وضع خطة نقدية يقوم باعدادها الجهاز المصرفى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد فيظهر فيها التدفق النقدى بين القطاعات المختلفة .
- ٥ - ضرورة استقلال الجهاز المصرفى عن الادارة الحكومية . ومنح البنوك المختلفة استقلالاً ذاتياً فى ادارة اعمالها يبعدها عن التدخل المباشر سواء من جانب البنك المركزى أو الادارات الحكومية .
- ٦ - وضع رقابة فعالة على أعمال الجهاز المصرفى والزام البنوك بتقديم تقارير دورية الى جهات الرقابة المختصة . وتحديد العلاقة بين البنك المركزى ووزارة الاقتصاد بما يؤدى الى خدمة أغراض الخطة الانتاجية وتحقيق أهدافها على احسن وجه ممكن .
- ٧ - قيام الجهاز المصرفى بمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة ، وفى ذلك ضمان كبير لاحكام الرقابة على الانفاق .
- ٨ - ترك الحرية للبنوك فى اختيار الهيئات والمؤسسات والشركات التى تقوم بتنفيذ المشروعات . ويكون ذلك عن طريق طرح العطاءات فى مناقصات عامة تختار منها الأفضل .
- ٩ - تدعيم الجهاز المصرفى بالفنيين الكفاء اللازمين للقيام بهذه الاعباء الجديدة .
- ١٠ - يتم تمويل جميع المشروعات الانتاجية عن طريق الجهاز المصرفى وليس عن طريق منح اعتمادات من الميزانية العامة للدولة مباشرة على أن تقوم المشروعات برد الأموال المقرضة .
- ١١ - اتباع نظام تفاوت سعر الفائدة بحسب أنواع المشاريع المختلفة مع زيادة سعر فائدة التأخير .
- ١٢ - الاهتمام بـ « الوازع الاقتصادى » ليس فقط فى القطاع المصرفى بل أيضاً فى جميع أوجه النشاط التجارى والصناعى والزراعى .. بحيث يكافأ المجتهد ويجازى المقصر . ويقتضى الأمر ادخال مفاهيم جديدة عن الربح والانتاجية فى مجتمعنا الاشتراكى لتحقيق

مجتمع « الكفاية والعدل » في جميع المجالات واحاطة ذلك بالضمانات المختلفة بحيث نبعد عن التحيز عند منح المكافآت للعاملين الاكفاء ، وبحيث يعاقب المقصر على سوء عمله .

١٣ - لتشجيع زوارنا الأجانب على زيادة مشترياتهم من بلادنا وبالتالي زيادة حصيلتنا من العملات الأجنبية أرى النظر في ادخال نظام مشابه للنظام المتبع في يوغوسلافيا بحيث يمنح الأجانب تخفيضات مناسبة متى قاموا بدفع ثمن مشترياتهم بالعملات الأجنبية .

١٤ - دراسة نظام صرف مرتبات الموظفين مرتين في الشهر وفي تواريخ مختلفة ، وما يمكن أن يؤدي ذلك من فوائد منها الحد من كثرة التداول النقدي في أوائل كل شهر ، وتنظيم شراء المستهلكين لحاجياتهم على فترات أطول .

١٥ - قيام البنك الصناعي بتمويل جميع المشروعات الصناعية طويلة الأجل . ونظرا لكبر عبء العسيلة على البنك في الوقت الحاضر ، أرى من المستحسن قيام البنك المركزي بتمويل بعض هذه العمليات والاشراف عليها ومتابعتها وقيام البنك الصناعي بتمويل الجزء الآخر ، وذلك بان توضع الأموال والاعتمادات المخصصة لهذا الغرض في حساب خاص في البنك المركزي المصري باسم البنك الصناعي ، على أن يكون الأخير مسئولا امام البنك المركزي المصري عن التصرف في هذه الأموال ، ولا أرى في ذلك تعارضا مع نظام التخصيص المتبع حاليا بين البنوك ، ولا مع اختصاصات البنك المركزي المصري في مجتمعنا الاشتراكي .

١٦ - انشاء بنك متخصص لتمويل الاستثمارات الزراعية طويلة الأجل وشارك البنك المركزي المصري على النسق السابق الاشارة اليه في حالة التمويل الصناعي طويل الأجل .

١٧ - النظر في الأخذ بمبدأ اختلاف فئات سعر الفائدة وفئات الضرائب باختلاف أوجه النشاط بحيث يدفع المشروع الذي يقوم بانتاج السلع الكمالية ضرائب أعلى وسعر فائدة مرتفع عن المشروع

الذى يقوم بانتاج السلع الضرورية . وسيعمل ذلك على تحقيق التقارب بين أرباح المشاريع الانتاجية المختلفة ، كما سيضع أساسا عادلا لتقدير أرباح المنشآت وتوزيع المكافآت التشجيعية .

هذه هى أهم التوصيات التى رأيت التقدم بها أطرحها جميعا للبحث والمناقشة . وفى الصفحات التالية تقرير مفصل عن الزيارة كلها .

ويرى القارئ أنى تعمدت عدم التكرار فى شرح الاجراءات أو النظم المماثلة المتبعة فى هذه الدول أو فى بعضها . فمتى تشابه نظامان اكتفيت بشرح أحدهما فقط ، أما اذا اختلفا حاولت توضيح نقاط الخلاف ، وما يمكن أن نفيده فى مجتمعنا نحن فى الجمهورية العربية المتحدة .

النظام المصرفي في يوغوسلافيا

الدستور اليوغوسلافي :

يعتبر الدستور اليوغوسلافي الصادر في ١٩٦٣ من الدساتير الجديدة القلائل التي أعطت أهمية خاصة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية فقد نص في الجزء الأول منه على المؤسسات الاقتصادية وقوانينها وحقوقها وطريقة تنظيمها .

فالنظام الاقتصادي أساسه الملكية العامة للدولة لوسائل الإنتاج وتدار المشروعات مستقلة بواسطة العمال (مادة ٦) .

وقد نص الدستور أيضا على حق العمال في عائد الإنتاج طبقا لمبدأ كل بحسب عمله (المواد ١١ ، ١٣ ، ٢٧) . كما نص أيضا على أنه لما كانت الملكية ملكية عامة للدولة فليس يحق لأي جماعة أو حتى العمال تملك أي وسيلة من وسائل الإنتاج أو التصرف فيها .

كما نص أيضا على ضرورة تكوين احتياطات لتجديد المستهلك من رؤوس الأموال (مادة ١١) .

ويتم توزيع الأرباح بقدر عمل كل عامل ومساهمته في الإنتاج حتى يخلق الباعث الشخصي للعاملين (يقوم العاملون أنفسهم بالاشتراك في وضع خطة الإنتاج) .

وفي حين أن الملكية الفردية غير مباحة في معظم نواحي النشاط فهي مباحة في الزراعة فيحق للمزارعين تملك الأرض الزراعية وزراعتها بشرط ألا تزيد مساحة ما يملكه الفرد عن ١٠ هكتار (مادة ٢٠) أما السياسة النقدية والائتمانية فأعطى لها أهمية خاصة في المادة ٢٩ .

أهم خصائص النظام الاقتصادي في يوجوسلافيا

يتميز النظام الاقتصادي في يوجوسلافيا كغيره من النظم الاشتراكية بالخصائص الآتية :

- ١ - الملكية العامة لعوامل الانتاج .
- ٢ - اتباع نظام التخطيط الاقتصادي .
- ٣ - هيمنة القطاع الاشتراكي .

ولا شك أن لذلك كله آثاره الكبيرة على السياسة النقدية الائتمانية وعلى التنظيم المصرفي في تلك البلاد .

ويلاحظ أن البنوك في يوجوسلافيا لا تقوم بتحديد حجم الائتمان أو النقد . فتفاعل العوامل الاقتصادية المختلفة وتأثير الخطة هو الذي يحدد ذلك ، إلا أن السلطات العامة تتدخل أحيانا لتزيد أو تنقص من فعالية بعض عناصر وسائل الدفع حتى تقل الفجوة بين العرض والطلب على السلع والخدمات وبذلك يمكن تجنب الآثار التضخمية أو الانكماشية .

ونتيجة لذلك يتبين أنه ليس هناك مجال للأخذ بسياسة سعر الخصم أو تعديل نسبة الاحتياطي كسلاح من أسلحة تنظيم الائتمان ، كما أنه ليس في الاستطاعة استخدام سياسة السوق المفتوحة وذلك لعدم وجود سندات وأوراق حكومية .

ونظرا للعجز في ميزان المدفوعات لسنين متعاقبة فإنه لم يكن في الامكان تكوين احتياطي كبير من النقد الأجنبي ، كما أنه لم يتيسر جذب كثير من الأموال من الخارج لاستعمالها في التمويل طويل الأجل .

ورغم اختلال ميزان المدفوعات في السنين الأخيرة إلا أنه أمكن الاحتفاظ في بعض السنوات بتوازن ميزان المدفوعات بالاستدانة من الخارج وبالمساعدات الاقتصادية الخارجية بالإضافة الى التعويضات وتحويلات المهاجرين وكذلك بتقييد التحويلات الخارجية وتقييد الاستيراد .

ولا يوجد في يوجوسلافيا سوق للتعامل في النقد الأجنبي ، كما لا يسمح للأفراد بالاتجار في العملة واستيرادها وتصديرها أمران يخضعان للتعليمات التي تصدرها السلطات .

أما عن التعامل في السوق الداخلي فالبنكنوت والشيك المصرفي يستعملان لإبراء الذمة بين الأفراد والقطاعات المختلفة ، أما في حالة المؤسسات والقطاعات الاشتراكية فتتم التسويات بينها بواسطة التحويل بين الحسابات .

ولذلك يجب على كل مؤسسة أو جمعية تعاونية أن يكون لها حساب في بنك الكوميون يتم عن طريقه تسوية جميع حقوقها والتزاماتها . ولا يسمح بالتسويات النقدية إلا لبعض المدفوعات الصغيرة . ويعتبر ذلك ركنا من الأركان الهامة للنظام المصرفي في يوجوسلافيا ويرى المختصون هناك أنه يحقق النتائج الهامة الآتية :

- ١ - تسوية جميع الالتزامات
- ٢ - استخدام النقد السائل أحسن استخدام
- ٣ - امكان توزيع الائتمان المصرفي توزيعا سليما
- ٤ - رقابة البنوك على المؤسسات .

ولا يوجد في يوجوسلافيا غرفة للمقاصة ، والبنوك هي المؤسسات الوحيدة التي لها حق منح الائتمان وقبول الودائع ولا يسمح لغيرها بالقيام بهذه العمليات .

وليس هناك بنوك للادخار تختص بعمليات الايداع بغرض الادخار فقط انما يودع المودعون مدخراتهم في بنوك الكوميون وكذلك في صندوق توفير البريد .

ومع ذلك فهناك تفكير في انشاء بنوك ادخار عند تعديل قانون البنوك .

هذا ولا يوجد في يوجوسلافيا جمعيات للاقراض ولا مؤسسات مالية خلاف البنوك كما لا توجد شركات التأمين .

كما لا توجد بنوك على شكل شركات قابضة أو أمناء للاستثمار أو جماعة للبنوك Consortium وغير ذلك من الأشكال الشائعة في الاقتصاد الرأسمالى .

وليس هناك بيع أو شراء أو مضاربة في الأوراق المالية والكمبيالة والسند الاذنى غير شائعين .

ولا يلجأ الى اصدار السندات أو الأسهم كوسيلة لتمويل المؤسسات ويتم ذلك عن طريق تجنيب جزء من أرباحها وتكوين احتياطات تستخدم في هذا الغرض . ومع ذلك فالقانون الجديد المقترح للبنوك ، يسمح في بعض الأحيان باصدار سندات لجمع المال اللازم لبعض المشروعات الاستثمارية في الأقاليم والمحافظات وهذه السندات لا تتداول في السوق وتدفع عند الاستحقاق .

ويعتبر الدينار اليوجوسلافى وحدة النقد في يوجوسلافيا وقد حل في ١٩٤٥ محل جميع العملات الأجنبية التى كانت متداولة قبل ذلك التاريخ وتعتبر هذه السنة سنة الإصلاح النقدى .

وصاحب الإصلاح النقدى اتباع سياسة عامة لتحديد الأجور والمرتبات وأسعار المنتجات .

كما أعدمتم جميع ديون الفلاحين وفي هذه السنة حدد سعر الدينار بالنسبة للدولار على أساس ٥٠ دينار لكل دولار .

ومنذ عام ١٩٤٥ مر الاقتصاد اليوجوسلافى بمرحلتين هامتين :

٢ - مرحلة التسيير الذاتى (استقلال المؤسسات فى الادارة)
Workers self management واستمرت هذه المرحلة من ١٩٥٢ حتى
الآن .

مرحلة التخطيط الادارى (التخطيط المركزى الشامل)

نظمت مرحلة التخطيط الادارى على نسق النموذج السوفييتى وكان
دور النقود مشابهها للدور الذى تلعبه النقود فى الاقتصاد السوفييتى .

واقصر دور النقود على دورها كوسيلة لبراء الذمة أما وظيفة
النقود كمقياس للقيمة فقد قل شأنها الى حد كبير وذلك نتيجة لتحديد
الأسعار وقد أدى اتباع هذه الطريقة الى ارتفاع نفقات المعيشة ، كما
أدت الى وجود عجز مستمر فى ميزان المدفوعات مما تطلب تخفيض قيمة
الدينار فى ١٩٥٢ الى ٣٠٠ دينار للدولار .

ويشمل التخطيط فى هذه المرحلة :

١ - تخطيط الائتمان .

٢ - وضع خطة نقدية Cash Distribution Plan

٣ - التحصيل التلقائى للفواتير Automatic Collection of Invoices

والخطة الائتمانية هى عبارة عن تخطيط مجموع الائتمان اللازم فى
جميع القطاعات .

وكان تحديد الائتمان يتم على أساس حسابى ، أما دور البنوك فكان
يقصر على الاحتفاظ بالائتمان لصالح المؤسسة أو المشروع .

ولم يكن الأمر مقصورا على تخطيط الائتمان بل كان التخطيط أيضا
يشمل اصدار البنكنوت .

وبمقتضى الخطة النقدية كان على كل مؤسسة أن تخطط مدفوعاتها
وايراداتها تبعا لخطةها الانتاجية .

(ويقال أن هذا النظام واذ كان جامدا إلا أنه كان ضروريا في ذلك الوقت (٤٥ — ١٩٥٢) ولعب دورا فعالا في تقوية الاقتصاد اليوجوسلافي في هذه الفترة) .

وكان نظام التحصيل التلقائي للفواتير يقوم على أساس قيد قيمة الفواتير لحساب البائع في الوقت الذي تشحن فيه البضائع الى المشتري ثم تقيد القيمة أيضا على حساب المشتري .

ولم يكن النموذج السوفييتي — وهو ما كان متبعا في يوجوسلافيا حتى ١٩٥٢ — يسمح بالائتمان التجارى بين المؤسسات . وكان من الضروري اتباع نظام التحصيل التلقائي للفواتير .

الآن أنه منذ ١٩٥٢ ألغى هذا النظام نظرا لما تبين أنه يؤدي الى عدم الاهتمام بملاءة العميل كما كان يؤدي الى الاضرار بالخطئة الائتمانية اذا لم يكن في حساب المشتري ما يسمح بسداد قيمة الفاتورة وكان البنك في مثل هذه الحالة مجبرا على تجديد القرض .

واستعاض عن نظام التحصيل التلقائي للفواتير بنظام آخر فيه بعض الحرية في تحديد شروط الدفع .

وأصبح البنك الأهلى يقوم بتسوية جميع المدفوعات الداخلية والخارجية وأصبحت تتلاقى فيه جميع التيارات النقدية .

كما أصبحت طريقة تسوية الالتزامات عن طريق التحويلات الحسابية طريقة واسعة الانتشار . وأصبح يتم على أساسها تسوية نحو ٩٠ ٪ من الالتزامات .

وصاحب هذه الاجراءات الجديدة — دون أن يكون لها أى تأثير مباشر — زيادة كبيرة في التداول النقدى . وجاء ذلك بفعل عوامل أربعة هامة هي :

— زيادة الائتمان .

- زيادة الاستثمار زيادة كبيرة .
- زيادة مستوى الدخل النقدية .
- زيادة العجز في ميزان المدفوعات .

وكان نتيجة ذلك زيادة مستوى الأسعار وهبوط قيمة الدينار مما جعل السلطات اليوجوسلافية تعتمد الى تخفيض قيمته رسميا الى ٦٣٢ ديناراً للدولار ، والى اتباع نظام تعدد أسعار الصرف ، وتطبيقه على بعض السلع التصديرية وعلى السياحة .

أما في الأسواق الخارجية فوصلت قيمة الدينار الى أقل من قيمته الرسمية .

ونظراً لتعقيد سياسة تعدد أسعار الصرف ألغى هذا النظام منذ عام ١٩٦١ وخفض سعر الدينار تخفيضاً جديداً وأصبح منذ ذلك التاريخ ٧٥٠ لكل دولار (١) .

واضطرت السلطات اليوجوسلافية للحد من التضخم الى ادخال كثير من الاصلاحات الداخلية تناولت التعريف الجمركية فأخذ بنظام التعريف القمية مع تصاعد فئاتها لحماية الصناعات المحلية وكذلك لعلاج عجز ميزان المدفوعات .

واستتبع ذلك أيضاً اصدار قانون البنوك والائتمان ثم قانون العمليات المصرفية في سنة ١٩٦١ .

النظام المصرفي ونظام الائتمان والتفويضات الجديدة التي أدخلت

على أنظامين نتيجة لادخال نظام التسمير الذاتي

— أهم ما يميز النظام الجديد :

- ١ — اعتبار البنك مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن ملأه العميل وتحصيل الدين وكان منح الائتمان في النظام القديم يتم تلقائياً فكل منشأة لها الحق في الحصول على الائتمان المقرر لها .

(١) أعيد تخفيض قيمة الدينار بعد ذلك .

أما في النظام الجديد فيشترط البنك عند منح الائتمان ضرورة ملاءة العميل وقدرته على السداد وتحقيق أرباح للمنشأة .

وإذا لم يكن في استطاعة العميل استيفاء شروط البنك عليه أن يحصل على ضمان من الهيئات الحكومية أو المحلية ، وتقديم هذا الضمان يعنى اهتمام هذه الهيئات بالمشروع الذى من أجله يطلب الائتمان من البنك .

٢ — ازدياد أهمية سعر الفائدة .

كان سعر الفائدة في النظام القديم لا يتعدى ١٪ وكان الغرض منه تغطية نفقات القرض .

أما في النظام الجديد فيلعب سعر الفائدة دورا هاما فيمكن عن طريق تغييره تشجيع أو عدم تشجيع الاقراض وكذلك يمكن توزيع الائتمان توزيعا يعود بأكبر فائدة على الأقاليم اليوغوسلافية المختلفة .

ولا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لسعر الفائدة عن ١٢ ٪ للقروض ، و ٩ ٪ للودائع . ويختلف سعر الفائدة بحسب الاقليم ونوع الائتمان والنشاط الاقتصادى .

٣ — ضرورة سداد القرض ويعتبر هذا الاجراء أهم ما يتميز به التنظيم الجديد للنظام المصرفى بل الاقتصاد اليوغوسلافى كله في الوقت الحاضر .

وبمقتضى النظام القديم كان الائتمان يمنح عن طريق الميزانية رأسا للمشروع دون التزام بالسداد .

وأدى تطبيق النظام القديم الى عدة مساوئ منها التباطؤ في العمل والمغالاة في تقدير النفقات والتبذير وكثرة الانفاق على الكماليات .

ومن ناحية أخرى فإن قيام الجهات الادارية بالبت في نواحي الاستثمار أدى في كثير من الأحيان الى تنفيذ مشروعات غير ناجحة وعدم الاهتمام بالعوامل الاقتصادية الدقيقة في اختيار مكان المشروع والحصول على المواد الأولية بسهولة وبأسعار مناسبة .

ويتم منح القرض الآن عن طريق قيام البنك بالإعلان عن استعداده لمنح القرض لغرض معين ثم يدعو للمتقدم في مناقصة مفتوحة لتقديم العطاءات .

وإذا رغب المتقدم في الاشتراك في المشروع فيجب أن يكون مليئاً وعليه أن يقدم الى البنك مشروعاً كاملاً كما عليه أن يقدم جانباً من الأموال اللازمة لإقامة المشروع مع تقديم كافة الضمانات ، كما يجب أن يقدم مع العطاء تحليلاً كاملاً عن اقتصاديات المشروع، وجوانبه الفنية المختلفة .

ويقوم بالبت في هذه العطاءات لجان خاصة ويراعى في اختيار العطاء بعض نواحي هامة منها :

(أ) العطاء الذى يتعهد مقدمه بدفع أعلى سعر فائدة .
(ب) العطاء الذى يتعهد مقدمه بتقديم أكبر نسبة من المال اللازم للمشروع من أمواله الخاصة .

(ج) المشروع الأقل نفقة .

(د) المشروع الذى يتطلب أقل مدة في التنفيذ .

وبالإضافة الى هذه الاعتبارات هناك اعتبارات هامة أخرى كالفائدة التى تعود على الاقتصاد القومى وأثر المشروع على تحسين ميزان المدفوعات وعلى تقدم الاقليم الذى ينشأ فيه .

أما تمويل مشروعات الخدمات كالمدارس والمستشفيات والطرق فيكون عن طريق اعتمادات الميزانية العامة .

٤ - ادخال نظام الائتمان الاستهلاكى وذلك لتأثيره المباشر على التجارة والائتاق الاستهلاكى .

وأخذ فى التوسع فى منح هذا النوع من الائتمان لتشجيع المستهلكين على زيادة مشترياتهم من بعض المنتجات كالمنسوجات والأدوات الكهربائية المنزلية والأثاث والسيارات . وأصبح لكل عامل الحق فى الحصول على قرض استهلاكى يختلف بحسب مرتبه وقدرته على السداد .

٥ — تغير الدور الذى تقوم به الميزانية العامة :

كان للميزانية العامة قبل ١٩٥٢ دور كبير فى التخطيط المالى ، وكانت تعتبر فى الواقع خطة مالية شاملة . أما فى النظام الحالى فلقد تغير دورها وأصبحت مجرد أداة لتمويل النفقات الادارية للدولة .

كانت الميزانية العامة للدولة فى النظام القديم عبارة عن مجموع ميزانيات الأقاليم المختلفة مدمجة فى ميزانية واحدة على نسق النموذج السوفييتى بالإضافة الى ميزانية الدفاع والخارجية والتعليم العالى وغيرها من القطاعات المركزية .

ولم يكن للهيئات السياسية المحلية الا دور ضئيل فى توجيه انفاق الميزانية . ومنذ ١٩٥٢ أعيد تنظيم الميزانية العامة فى يوجوسلافيا بحيث :

♦ تخصص ميزانية مستقلة للانفاق الاستثمارى والتأمين الاجتماعى والصحة والتعليم .

♦ زيادة دور الهيئات المحلية فى تحضير ميزانياتها وانفاقها .

وجاء الاتجاه الأول نتيجة لفكرة جديدة وهى ضرورة تمويل المشروع الاقتصادى نفسه بنفسه من أمواله ومدخراته وضرورة استقلال أموال المشروع عن أموال الميزانية العامة .

أما الاتجاه الثانى فأمكن تحقيقه بوضع ميزانيات مستقلة للهيئات المحلية بحيث يكون لكل ميزانية إيراداتها ومصروفاتها الخاصة ولا تدمج بالميزانية العامة للدولة .

وأصبحت الميزانية العامة ، بعد أن كانت تمثل ٧٥ ٪ من الدخل القومى أصبحت تمثل ٣٠ ٪ فقط نظرا لاقترار دورها على تغطية النفقات الادارية للدولة .

وأصبح لكل اقليم أو محافظة الحق فى تشكيل وتنويع الضرائب والرسوم الخاصة به .

تطور النظام المصرفي اليوجوسلافي

مر النظام المصرفي اليوجوسلافي بكثير من التطورات :
ففى الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٥٥ كان هناك بنك واحد فقط بفروعه المختلفة التى بلغت ٤٦٣ فرعا . وكان هذا البنك وفروعه يقوم بجميع الأعمال المصرفية على اختلاف أنواعها فى الداخل والخارج القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل .

ولم يتيسر لهذا النظام المبنى على المركزية المطلقة الاستمرار فترة طويلة فما لبث ان أعرض عنه وكان ذلك فى ١٩٥٥ ، وأنشئت بنوك جديدة . ويتصف النظام المصرفي الحالى فى يوجوسلافيا بالسمات الآتية :

- (أ) أصبحت بنوك الكوميون أساس النظام المصرفي كله .
- (ب) تلاشت الصلة المباشرة بين البنك الأهلى « المركزى » والمنشآت واقتصرت مهمة هذا البنك على قيامه بدور بنك البنوك .
- (ج) أنشئت بنوك المدن والبنوك التعاونية
- (د) أصبحت ادارة البنوك تخضع الى حد كبير الى نفس الأسس التى تخضع لها المؤسسات الانتاجية من ناحية الاستقلال فى الادارة وتوزيع الأرباح .

ويتكون هيكل النظام المصرفي فى يوجوسلافيا حاليا من البنوك الآتية :

- | | | |
|---------------|---|------------------------|
| بنوك فيدرالية | { | — البنك الأهلى . |
| | | — بنك التجارة الخارجية |
| | | — بنك الاستثمار |
| | | — البنك الزراعى |

- بنوك الكوميون وهى تابعة للمبديات والمقاطعات وهى التى يتعامل معها المنشآت فى كل اقليم أو محافظة .
- بنوك المدن والبنوك التعاونية .

البنك الأهلى (المركزى)

ويقوم بإصدار البنكنوت كما يقوم بمنح الائتمان للبنوك الأخرى والى الدولة ولا يتعامل مع المنشآت . أو الأفراد ويقوم بالإشراف على النظام المصرفى وهو مسئول عن المحافظة على السيولة ، يقوم أيضا بمدفوعات الخارجية ويتلقى التوجيهات مباشرة من مجلس الوزراء .

ويضطلع بإدارة البنك محافظ ونائبى محافظ ومجلس مديرين

Management Board

وممدوب عن المجلس الجماعى للعمال Workers Collective Council
وبعض كبار الموظفين بالبنك . ويعين مجلس الوزراء المحافظ ونائبه .

ويعمل مجلس المديرين كهيئة استشارية للمحافظ .

وهناك مجلس للعمال فى كل فرع من فروع البنك يمثل العمال ويقوم بالاشتراك فى البت فى المسائل التى تتعلق بالناحية العمالية .
وتتكون إيرادات البنك من العمولات وجزء من الفوائد التى يحددها سنويا مجلس الوزراء .

البنوك الفيدرالية الأخرى :

وهى عبارة عن بنوك متخصصة وتتكون إيراداتها من الأموال التى تحصل عليها من البنك الأهلى ومن القروض الخارجية ومن الودائع طويلة الأجل ومن السندات . وتقوم هذه البنوك بمنح الائتمان عن طريق بنوك الكوميون الا فى حالات خاصة ينص عليها فى الخطة الانتاجية العامة .

ويجب على هذه البنوك قبل استعمال القروض الخارجية الحصول على موافقة مجلس الوزراء . ويقوم مجلس الوزراء بتعيين رؤساء هذه البنوك ونواب الرؤساء وأعضاء مجلس الإدارة .

ويكون اختيار هؤلاء من الأعضاء البارزين فى المجتمع ويكون فى مجلس إدارة هذه البنوك المدير العام ورئيس مجلس العمال الجماعى للبنك - بحكم مراكزهم - وهذه البنوك هى :

بنك الاستثمار اليوجوسلافى : وهو البنك المختص بالاستثمارات

ويشرف ويوجه التمويل الاستثمارى للبنوك والمؤسسات الأخرى .

بنك التجارة الخارجية : وأنشئ في ١٩٥٥ بغرض تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية بمنح الائتمان القصير والمتوسط والطويل الأجل والقيام بتسويل المشروعات الاستشارية الخارجية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية كما يقوم بالمساهمة مع المؤسسات الأجنبية في إنشاء المشروعات في الخارج .

البنك الزراعي : وهو أحدث البنوك اليوجوسلافية وأنشئ في ١٩٥٩ ليكون بنكاً للزراعة والمشروعات الزراعية ويقوم البنك بمنح القروض للجمعيات التعاونية للأغراض الزراعية المختلفة كذلك للاستثمار طويل الأجل لتصنيع المواد الغذائية . أما صغار المزارعين فيحصلون على حاجتهم من المال من الجمعيات التعاونية التي تحصل بدورها على التمويل من البنك الزراعي .

ويعتبر هذا البنك بنك التنمية في الميدان الزراعي وإصلاح الأراضي . هذا ولا تقوم الدولة بالتمويل المباشر للمؤسسات الزراعية إنما يتم ذلك دائماً عن طريق البنك الزراعي .

ولا يمثل البنك الزراعي في مجلس إدارة البنك الأهلي (المركزي) وإنما يمثل في مجلس البنوك ويتكون هذا المجلس على النحو التالي :

- محافظ البنك الأهلي رئيساً .
- مدير البنوك الفيدرالية : الزراعي ، الاستثمار ، التجارة الخارجية
- ممثل واحد من بنوك الكوميون .

وليس هناك ممثل لوزارة المالية في مجلس إدارة البنك الزراعي ولا في أي بنك آخر ولا في البنك الأهلي .

ويترتب على ذلك أن تصبح البنوك اليوجوسلافية جميعها مسئولة مسئولة كاملة عن إدارتها وأموالها ويعاقب مديروها وموظفوها لسوء إدارتهم كما يجزل لهم العطاء لحسن الإدارة .

أما بنوك الكوميون ، فهي عصب النظام المصرفي كما سبق ذكره ، ولها

٤٢٨ فرعا وهى البنوك الوحيدة التى لها اتصال مباشر مع المنشآت وقطاع الأعمال وودائعها مضمونة من الاقليم التى توجد فيه .

ويقوم بنك الكوميون بعقد اجتماعات دورية مع عملائه كما يعقد معهم اجتماعات خاصة لمناقشة الميزانية . ويجب على البنك أن يخطر على باله الميزانية قبل مناقشتها بمدة لا تقل عن ٣٠ يوما .

اجتماعات خاصة لمناقشة الميزانية . ويجب على البنك أن يخطر على باله الائتمان الاستهلاكي ، ويمكن ان يرخص له بالتعامل مع الخارج بالعملات الأجنبية .

ويمكن توضيح اختصاصات بنوك الكوميون بشئ من التفصيل فيما يلى :

(ا) قبول ودائع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفتح الاعتمادات المصرفية .

(ب) اصدار السندات وقبول ايداع الأوراق المالية .

(ج) منح الائتمان الاستهلاكي .

(د) اجراء المدفوعات لحساب المودعين .

(هـ) القيام بالأعمال المصرفية الأخرى التى يوكلها اليه البنك الأهلى والبنوك المتخصصة .

(و) اعطاء كافة الضمانات المصرفية .

(ز) غير ذلك من العمليات المصرفية العادية التى تمارسها البنوك التجارية عندنا .

أما البنوك التعاونية فتقوم بدور مماثل لما تقوم به فى الدول الاشتراكية الأخرى فى أوروبا الشرقية وهو منح الائتمان المباشر لصغار المزارعين وأصحاب الحرف .

هذا ولا تختلف كثيرا اختصاصات بنوك المدن عن اختصاصات بنوك

الكوميون .

النظام المصرفي في الاتحاد السوفيتي

يتطلب النظام الاشتراكي ضرورة تنسيق العلاقات المالية ، والتدفقات النقدية بين المؤسسات الانتاجية المختلفة ، وبينها وبين الهيئات العامة والحكومة ، ويتم ذلك في الاتحاد السوفيتي عن طريق البنوك بما لها من دور ايجابي كبير في تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية .

ف للبنوك في الاتحاد السوفيتي دور أكبر بكثير من مجرد قيامها بتدبير حاجة المنشآت والهيئات والأفراد من الائتمان ، فهي تلعب دورا رئيسيا في تنظيم الانتاج والتوزيع والرقابة على المنشآت الانتاجية وبلوغها أهدافها على أحسن وجه .

ومن واجب البنوك أيضا العمل على تدعيم نظام المؤسسات بما يخدم أهداف النظام الاشتراكي السوفيتي .

ويحاول السوفيت أن تكون ادارة المؤسسات والمنشآت محققة الأهداف الآتية : (وهو ما يسمى Khozraschet) .

— الجمع بين القيادة المركزية في تحضير الخطة والاستقلال في الادارة وتنفيذ الخطة .

— تغطية نفقات المؤسسات أو المنشآت وتكوين احتياطي رأسمالي من الانتاج نفسه .

— ضمان وجود المال اللازم للمؤسسة أو المنشأة واستعماله الاستعمال الأمثل .

ويرتكز النظام المصرفي في الاتحاد السوفيتي على أربعة أنواع من البنوك :

- ١ — بنك الدولة (وهو البنك المركزي) State Bank
- ٢ — بنك الاستثمار Stroibank
- ٣ — بنك التجارة الخارجية Vneshtorgbank
- ٤ — بنوك الادخار State Saving Banks

١ - بنك الدولة :

بالإضافة الى دوره الكبير فى تنظيم الانتاج والتوزيع والرقابة على المؤسسات يقوم بنك الدولة بمنح القروض قصيرة الأجل لأوجه النشاط الصناعى والتجارى ، كما يقوم بمنح القروض طويلة الأجل للاستثمار الزراعى والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، كما يقوم بمنح الائتمان اللازم لتجديد رأس المال . وكذلك لتمويل مشروعات الاسكان للأفراد فى الريف .

والى جانب ذلك يقوم بنك الدولة بتسوية المدفوعات الخارجية وهو مسئول مع وزارة المالية عن حسن استخدام الأموال العامة لخدمة أغراض الخطة الانتاجية .

وبنك الدولة فى الاتحاد السوفيتى مسئول عن تنظيم التداول النقدى وتنظيم حسابات التجارة الخارجية كما يقوم بأمساك حسابات الميزانية العامة وهو مسئول عن قوة النقد وسلامته .

ولبنك الدولة فروع كثيرة منتشرة فى جميع انحاء الاتحاد السوفيتى فله أكثر من ٤٠٠٠ فرع . هذا ومنذ سنة ١٩٦٣ أصبح بنك الدولة يشرف على أكثر من ١٠٠٠٠ بنك ادخار كانت قبل ذلك تحت اشراف وزارة المالية السوفيتية .

ويتكون مجلس ادارة بنك الدولة فى الاتحاد السوفيتى من محافظ - وهو عضو فى مجلس الوزراء وعدد من كبار موظفى البنك الذين يجب أن يوافق على تعيينهم مجلس الوزراء .

٢ - بنك الاستثمار :

يقوم بنك الاستثمار بمنح الائتمان طويل الأجل للصناعة والنقل والمواصلات والتعليم والخدمات والاسكان فى المدن وكذلك تمويل التجارة الخارجية .

أما الزراعة والمشاريع الزراعية فيقوم بتمويلها بنك الدولة .

ويشرف على بنك الدولة وبنك الاستثمار مجلس الوزراء مباشرة كما أن محافظ بنك الدولة ورئيس بنك الاستثمار كلاهما عضو في مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .

٣ - بنك التجارة الخارجية :

نظرا لما أثر منذ أكثر من سنة عن احتمال انشاء بنك للتجارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة فقد رأيت الافاضة بعض الشيء في اختصاصات وأغراض بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي باعتباره نموذجاً لبنوك التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية .

وقد أنشئ بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٢ ويختص بالعمليات الآتية :

— تسويل كل عمليات التصدير والاستيراد وكل العمليات المتعلقة بها من تحويلات نقدية داخلية أو خارجية وقد أضيف هذا الاختصاص الى بنك التجارة الخارجية عام ١٩٦١ أما قبل ذلك فقد كان موكلا الى بنك الدولة .

— القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالسفارات والبعثات الأجنبية .

— العمليات المتعلقة بالسياحة والمبعوثين السوفيت في الخارج .

— العمليات المتعلقة بالديون الخارجية والمساعدات السوفيتية الخارجية.

— تسوية المدفوعات الخارجية بين الاتحاد السوفيتي والبنوك الأجنبية.

ومركز البنك موسكو وليس له فروع خارجها وتتم العمليات المتعلقة به خارج موسكو بواسطة فروع بنك الدولة الا أن له مراسلين في كثير من الدول الأجنبية .

ادارة البنك :

يتخذ البنك شكل الشركة المساهمة الحكومية . ويشترك في ملكيته بنك الدولة ووزارة المالية وبعض المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية ويبدو أن اتخاذ البنك شكل الشركة المساهمة الحكومية يرجع الى أن بعض دساتير الدول الغربية لا تجيز لبنوكها التعامل مع بنوك حكومية صرفه .

ويتكون مجلس ادارة البنك وهو السلطة العليا فيه من مشايين عن بنك الدولة وعن وزارة المالية ويرأس البنك محافظ بنك الدولة (البنك المركزى) .

وهناك أيضا مجلس المديرين ويضم سبعة من كبار رؤساء الأقسام وعضو عن العاملين .

ويمثل رئيس مجلس المديرين البنك فى مجلس ادارة البنك المركزى ومحافظ بنك الدولة فى الاتحاد السوفيتى عضو فى الحكومة السوفيتية وكذلك الحال بالنسبة لرئيس بنك الاستشار .

ويقوم بنك التجارة الخارجية بسنح القروض الى المؤسسات المختلفة بعد تقديم الضمانات التى يراها البنك ضرورية فى مثل هذه الأحوال
٤ - بنوك الادخار :

وتقوم بقبول الودائع الادخارية وبيع سندات الحكومة وتسوية بعض مدفوعات المودعين .

سعر الفائدة والسياسة الائتمانية

وللسياسة الائتمانية فى الاتحاد السوفيتى أهمية قصوى فهى تهدف الى تحقيق أغراض الخطة الانتاجية وحسن توزيع واستخدام عوامل الانتاج .

ولا يستخدم سعر الفائدة كعامل من عوامل التأثير على كمية الائتمان برفعه أو خفضه اذ أن ذلك يحدد وفقا للخطة الانتاجية .

وسعر الفائدة منخفض جدا والغرض منه تغطية النفقات الادارية فى البنك . أما فائدة التأخير فهى أكثر من ذلك وتصل أحيانا الى أكثر من ١٠ ٪ .

ومن حصيلة الفائدة الدائنة يقوم البنك بدفع الفوائد المدينة والفرق بينهما يمثل أرباح البنك يقوم بدفع نصفها الى الدولة ويحتفظ بالنصف الآخر .

وحتى تقوم البنوك فى الاتحاد السوفيتى بدورها الفعال فى الرقابة على المشروعات الاستثمارية حتى تحقق أهدافها الانتاجية تراعى اعتبارات

هامة عند منح الائتمان من أهمها أن يكون لأغراض استثمارية واضحة ، ومنها اتسام المشروع أو أجزائه المختلفة في الأوقات والمواعيد المحددة حسب الخطة الانتاجية .

أما الخطة الانتاجية فيميل السوفيت الآن الى البعد عن مبدأ مركزية التخطيط ويعملون على اشراك جميع المستويات في تحديد الاحتياجات ووضع الخطة على أساس أن ذلك يساعد على اختيار المشروعات الأكثر فائدة

وعندما يتم وضع الخطة الانتاجية وتوافق عليها الجهات المختصة وتعتمدها يخطر بها بنك الدولة وبنك الاستثمارا ويقوم كل من البنكين باخطار الهيئات المحلية بتفصيلات الخطة كل في حدود اختصاصه وفبسا بتعلق بكل اقليم أو محافظة .

التدفقات النقدية

يبدى بنك الدولة اهتماما كبيرا بتقدير التدفقات النقدية بين القطاعات المختلفة حتى يسكنه معرفة مقدار النقد والائتمان اللازمين لحاجة المعاملات بحيث يخدمان الخطة الانتاجية ويحققان أهدافها .

وتتمثل التدفقات النقدية في جميع التسويات التى تتم نقدا . وأهم هذه التسويات :

- ١ — دفع الأجور والمعاشات .
- ٢ — بيع انتاج المزارع الجماعية للمزارعين وكذلك بيع الفلاحين انتاجهم ، وأجور المزارعين فى المزارع الجماعية .
- ٣ — الاعانات التى تدفعها الدولة للطلبة .
- ٤ — انفاق الأفراد فى الأغراض الاستهلاكية المختلفة .

ويستخدم فى تقدير ذلك عدة طرق : فالأجور والمعاشات من السهل تقديرها عن طريق معرفة المبالغ التى تدفعها الدولة والمؤسسات العامة لعمالها وموظفيها وكذلك الحال بالنسبة لاعانات الطلبة .

أما فى حالة المزارع الجماعية فالمسألة أكثر صعوبة لأنه ليس من السهل تقدير عدد العمال الزراعيين ولا انتاجهم على وجه الدقة . ومع ذلك فعن طريق الانتاج الزراعى الذى تقوم الدولة بشرائه من المزارع الجماعية وما يدفعه المزارعون تقدا فى شراء الآلات الزراعية أو استئجارها يمكن الوصول الى تقدير قيمة ما يصرف على هذه النواحي .

ويمكن تقدير الاتفاق على شراء السلع الاستهلاكية المختلفة بتقدير قيمة البضائع التى يشتريها المستهلكون تبعا لفئات أجورهم ودخولهم .

وإذا أضفنا الى ما تقدم أن جميع المؤسسات والهيئات تقوم بحفظ حساباتها وأموالها فى أحد البنوك الثلاثة : بنك الدولة ، بنك التجارة الخارجية ، بنك الادخار ، وأن هذه البنوك الثلاثة تحتفظ بأموالها وحساباتها فى بنك الدولة وأن المدفوعات بينها تتم عن طريق التسويات بين حساباتها فى بنك الدولة أمكن تقدير مجموع التدفقات النقدية وكذلك تقدير كمية النقد السائل المطلوب واصدار البنكنوت اللازم للتداول أو سحب الزائد منه ووضع الخطة النقدية .

وبنك الدولة هو الجهة الوحيدة التى تقوم باصدار النقود وهو مسئول عن وضع الخطة النقدية وتنسيقها مع الخطة الانتشائية والخطة الانتاجية .

ويتحتم على بنك الدولة تنسيق التداول النقدى وتوقيته مع تواريف استلام الأهالى لدخولهم وأجورهم بحيث لا يزيد أو ينقص مقدار البنكنوت عن حاجة التعامل ، كما تتم عملية الاصدار بحيث توقت مع الانتاج والبيع (١) .

(١) تم تسمية جميع الالتزامات بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية عن طريق التحويل بين حسابات هذه الهيئات فى بنك الدولة . ومع ذلك فيسمح بالدفع نقدا فى بعض الحالات فى حدود ١٠٠ روبل أما المدفوعات فى حدود ١٠ روبل فتتم جميعها نقدا . هذا ولا تشمل المدفوعات النقدية الا نسبة ضئيلة جدا من مجموع التسويات (لا تعدى ١٠ ٪)

وفيسا يلى بيان بأهم أبواب الميزانية النقدية :

الايرادات

الانفاق

- المهايا والأجور — دخل المؤسسات التجارية
- ما ينفق على شراء المنتجات — « السكك الحديدية
- الزراعية — والمؤسسات الأخرى
- المسحوبات من حساب المزارع — الضرائب
- الجماعية — ودائع المزارع الجماعية
- القروض الممنوحة لبناء المساكن — ودائع بنوك الادخار
- وشراء الأثاث — ودائع العائد من وسائل التسلية
- المعاشات والتأمينات — وغيرها من أبواب الايراد المشابهة
- الدخل الناتج من اليانصيب

وتعتبر دخول المؤسسات التجارية من بيع انتاجها أهم مورد من موارد الميزانية النقدية كما تعتبر الأجور والمهايا أهم بند من بنود الانفاق .

وتوضع الخطة النقدية كل ثلاثة أشهر على أساس التقديرات التى تقدمها المؤسسات عن دخلها ومصروفاتها وتتمارن هذه التقديرات بالتقديرات السابقة . وترسل التقديرات الى البنك المركزى لمراجعتها ثم بعد ذلك الى مجلس الوزراء لاعتمادها .

وبعد اعتمادها من مجلس الوزراء يبدأ فى تنفيذها والعمل بها .

ويقوم البنك المركزى يوميا بتقديم تقرير الى الجهات المسئولة عن سير وتنفيذ الخطة النقدية عاملا على تذليل الصعاب التى تعترض تنفيذها .

ويرتبط وضع الخطة النقدية وتنفيذها بالخطة الائتمانية على أساس أن كليهما يكونان أداتين من أدوات تنفيذ الخطة الانتاجية العامة . فالخطة الائتمانية تقدر حاجة الانتاج الى الائتمان والخطة النقدية تقدر حاجة الانتاج الى النقد السائل وتوجه كل من الخطتين لخدمة وتحقيق الخطة الانتاجية العامة .

الخطة الائتمانية :

يقوم بنك الدولة فى الاتحاد السوفيتى وبنك الاستثمار كل فيما يخصه بوضع ما يسمى بالخطة الائتمانية . وتوضع الخطة الائتمانية على أساس تقدير الائتمان اللازم لجميع أوجه النشاط الاقتصادى وفى جميع مراحلها وكذلك مصادر الائتمان . ولمعرفة مقدار حاجة المؤسسة الانتاجية أو المشروع الائتمان يقوم بنك الدولة بتقدير نفقات الانتاج المختلفة كالنفقات الصناعية ومصاريف النقل وكذلك ما ينفق على شراء المواد الأولية . ثم يقوم البنك باتباع احدى الطريقتين .

الأول : يقوم البنك بتغطية الفرق بين المال المطلوب وما يمكن تغطيته من أموال المؤسسة أو المشروع .

الثانى : تحديد نسبة معينة من قيمة البضائع تسحق للمؤسسة وتحدد هذه النسبة تبعاً للسنين السابقة وتغير الانتاج وتطوره .

وعن طريق تجميع هذه البيانات يمكن للبنك تحديد موارد الائتمان وحجمه واستعمالاته .

ويوضع فى الاتحاد السوفيتى خطتان ائتمانيتان خطة قصيرة الأجل كل ثلاثة أشهر وخطة كل سنة .

وأهم مصادر الائتمان أرباح بنك الدولة وأموال الميزانية العامة وأموال المؤسسات وأموال المزارع الجماعية وأموال التأمين الاجتماعى وكذلك أموال النقابات التعاونية وأموال بنك الاستثمار وبنوك الادخار .

وتوضع الخطة الائتمانية قصيرة الأجل لكل اقليم ولكل محافظة ثم تجمع عناصر الخطة كلها وتوضع الخطة الائتمانية الشاملة التى يشرف على تحضيرها فى جميع مراحلها بنك الدولة بالتعاون مع الهيئات الادارية المحلية والاقليمية .

أما الخطة الائتمانية طويلة الأجل فيقوم بتحضيرها بنك الاستثمار . وتهدف هذه الخطة الى تمويل حاجة الخدمات والاسكان والصناعات المختلفة من الائتمان طويل الأجل .

نظام البنوك في ألمانيا الديمقراطية

يتكون الجهاز المصرفي في ألمانيا الديمقراطية من بنك الدولة والبنك الزراعي، وبنوك الادخار والبنوك التعاونية وبنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية .

ولكل بنك ميزانيته الائتمانية وتقوم وزارة المالية باعداد الميزانية الائتمانية العامة (الخطة الائتمانية) وذلك بالاضافة الى الميزانية العامة للدولة . وميزانية القطاع الخاص التي تضعها أيضا وزارة المالية .

وعند اعداد الخطة الائتمانية تقوم وزارة المالية بالتشاور مع الهيئات المحلية للتعرف على احتياجاتها . ونظرا لأهمية الصناعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يقوم وزير الصناعة باعداد خطة ائتمانية مستقلة للصناعة يوافق عليها وزير المالية .

ويقوم بنك الدولة عدا واجباته كبنك للدولة بمنح الائتمان القصير الأجل لنواحي النشاط الصناعي والتجاري والنقل عن طريق فروع المتعددة في الأقاليم .

أما بنك الاستثمار فيقوم بتمويل المباني والمشروعات الصناعية طويلة الأجل .

ويقوم البنك الزراعي بتمويل جميع أوجه النشاط الزراعي فهو يقوم بتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع الحكومية .

وتقوم بنوك الادخار بقبول ودائع الأفراد الادخارية وكذلك بتمويل انشاء المساكن الخاصة والتعاونية وكذلك تمويل انشاء المدارس والمستشفيات ، كما تقوم أيضا بمنح الائتمان الاستهلاكي .

أما البنوك التعاونية فتقوم بسد حاجات صغار الصناع ويجوز لها أيضا أن تقبل الودائع الادخارية (١) .

(١) هناك تفكير في ادماج جميع هذه البنوك في بنك واحد ولكن ليس في الوقت الحالي .

ويجب على جميع المؤسسات الائتاجية رد القروض التى حصلت عليها من البنوك ، أما المؤسسات الاجتماعية فتأخذ حاجتها عن طريق المنح التى لا ترد من الاعتمادات المدرجة لذلك فى البنوك .

وتحتفظ جميع البنوك والمؤسسات وشركات التأمين بحساباتها لدى بنك الدولة كما تودع فيه أموال الميزانية العامة ، أما البنك نفسه فليس مستقلا عن وزارة المالية ، وزير المالية يعتبر مسئولا عن السياسة الائتمانية والسياسة المالية .

وهناك فى ألمانيا الديمقراطية بنك خاص (ملكية خاصة) فى ليبزج يسمى بنك ماير وأصحابه من اليهود وقد رأى الإبقاء على ملكيتهم لهذا البنك عندما عادوا الى ألمانيا بعد الحرب . ويقوم هذا البنك بالتعامل فى العمليات الخارجية والعملات الأجنبية وبالأخص فى فترة اقامة معرض ليبزج .

أما بنك التجارة الخارجية فيختص بالعمليات التجارية الخارجية وللبنك معاملات خارجية مع الدول الرأسمالية . وهو يتخذ ، كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى وبولندا شكل شركة مساهمة ملكيتها ملكية عامة تمتلك أسهمه بعض شركات التصدير والبنوك .

إدارة بنك الدولة :

يعين محافظ بنك الدولة وزيرا فى الحكومة . أما رؤساء البنوك الأخرى فهم يعتبرون فى مرتبة أقل من مرتبة وكيل وزارة ويشرف على كل بنك أحد وكلاء وزارة المالية .

ويكون وزير المالية ومحافظ البنك المركزى ورؤساء البنوك الأخرى برئاسة وزير المالية ما يسمى Collegium حيث تناقش جميع المشاكل النقدية والائتمانية .

ولا يوجد تمثيل لوزارة المالية فى مجالس إدارة البنوك انما يحق لوكيل الوزارة المختص حضور الاجتماعات وتبليغ وزير المالية بما يدور فى الجلسات .

وتقدم جميع تقارير مجالس إدارة البنوك الى وزير المالية لاعتمادها وذلك بعد مناقشتها في لجان عليا خاصة ثم تقدم بعد ذلك الى المجلس لتنفيذ ولا يمثل في هذا المجلس الأخير محافظ البنك المركزى (١) .

العلاقة بين وزارة المالية والبنوك :

يقوم الدويتش فوتن بانك كبنك للدولة باصدار البنكنوت وعمل المقاصة بين حسابات البنوك ، وهو يقوم أيضا بأغلب العمليات النقدية الهامة مع الخارج ، كما يقوم بتسويل البنوك الأخرى عند الحاجة - هذا بجانب قيامه بالتسويل الصناعى والتجارى قصير الأجل .

ولبنك التجارة الخارجية وبنك الاستشار والبنك الزراعى فروع في الأقاليم تخضع في ادارتها لمراكزها الرئيسية .

أما عن العلاقة بين البنوك ووزارة المالية فنجد ، كما سبق ذكره أن وزارة المالية هى التى تقوم باعداد الميزانية العامة للائتمان وأوجه استعمانه وتستعين في ذلك بالبنوك وفروعها وذلك بأن يقوم البنك بتقدير احتياجات المؤسسات الى الائتمان ومصادر هذا الائتمان .

وترسل بعد ذلك جميع هذه البيانات الى وزارة المالية وكذلك صورة منها الى بنك الدولة . أما الميزانية الائتمانية لبنك الدولة عن الصناعة والتجارة والمبانى فيقوم البنك بارسالها مباشرة الى وزارة المالية .

وتقوم وزارة المالية بتنسيق الميزانية الائتمانية مع الميزانية العامة للدولة وميزانية القطاع الخاص وميزان المدفوعات والدخل القومى .

دور بنك دويتش فوتن (D.N.B. بنك الدولة)

بالرغم من أن بنك الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت اشراف وزارة المالية وخاضع للسياسة التى تضعها هذه الوزارة ومنفذ لها . فمع ذلك فلهنك دور ايجابى في تنفيذ السياسة الائتمانية بما يحقق الوصول

(١) يلاحظ في معظم الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، انه لايجوز للمؤسسات الحصول على الائتمان الخارجى حيث يتم ذلك عن طريق بنك التجارة الخارجية أو بنك الدولة فقط . (عدا يوغوسلافيا)

الى أحسن النتائج . ورغم القول بأن السياسة الائتمانية والخطة الائتمانية تقوم بوضعها وزارة المالية الا أن التعاون يتم دائما بين البنك والوزارة . ومتى تم اعتماد الخطة الائتمانية من مجلس الوزراء تبلغ تفاصيلها للبنوك المختلفة لتنفيذها . وتقوم وزارة المالية بالرقابة على التنفيذ بواسطة أجهزتها المختلفة .

ويرجع عدم كبر الدور الذى يلعبه بنك الدولة الى طبيعة اختصاصه فهو لا يمارس الرقابة على البنوك الأخرى . وتقوم بذلك الادارات المتخصصة فى وزارة المالية .

والخلاصة أن بنك دويتش نوتن لا يعتبر فى الواقع بنكا للبنوك .

علاقة بنك الدولة دويتش نوتن بالبنوك الأخرى :

رغم أن رؤساء البنوك المختلفة مسئولون أمام وزير المالية الا أن لبنك الدولة نفوذ ملحوظ على البنوك الأخرى حيث هو الذى يقوم بمنح الائتمان لهم . ويحق للبنك المتخصص فى حالة اختلافه مع بنك الدولة أن يطلب تحكيم وزير المالية .

ورغم أن بنك الدولة يلزم باتباع تعليمات وزارة المالية الا أنه مسئول أيضا أمام مجلس الوزراء . وهو مطالب بتقديم تقارير دورية الى وزارة المالية ومجلس الوزراء عن الخطة الائتمانية ومركز العملات الأجنبية .

وضع الخطة الائتمانية أو الميزانية الائتمانية

يعتقد المسئولون فى ألمانيا الديمقراطية فى ضرورة وضع ميزانية ائتمانية تشمل نواحي النشاط الاقتصادى كله .

وللميزانية الائتمانية كأي ميزانية أخرى جانبان جانب الإيرادات وجانب المصروفات أو جانب مصادر الائتمان وجانب استخدامات الائتمان ولتوازن الجانبان أهمية قصوى وكل خلل فيه له معنى هام وأثر كبير على الاقتصاد القومى كله . فمثلا اذا زاد الائتمان عن المستخدم دل ذلك على عدم استعمال كل الائتمان الممنوح وعدم تحقيق أغراض الخطة ، وبالعكس اذا زادت قيمة الانتاج عن الائتمان المقرر دل ذلك على عدم كفاية الائتمان لحاجة الانتاج أو أن الانتاج نفسه ليس له سوق أو مشتررون ويتبع ذلك نقص الانفاق وزيادة المدخرات عما كان مقدرا .

وهناك اتجاه في ألمانيا الديمقراطية لجعل الميزانية الائتمانية أقل شمولاً والتفليل من أوجه النشاط الاقتصادى الذى تشمله .
وللبنوك سلطة واسعة فى منح الائتمان ولها أن ترفض اعطاء المال وللمنشأة طالبة القرض فى هذه الحالة أن تلجأ الى الاتحاد التابعة له .
وتدل الاحصاءات أن ٨٠٪ من الائتمان يمنح عن طريق البنوك ، ٢٠٪ يمنح عن طريق الاتحادات المختلفة .
وفيما يلى بيان أهم ابواب الميزانية الائتمانية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٥ (مع ملاحظة أن هذه الميزانية تقوم باعدادها وزارة المالية) :

مصادر الائتمان	استخدامات الائتمان
١ - الأرصدة النقدية لمشروعات القطاع العام لدى البنوك .	١ - اعتمادات لتمويل المشروعات العامة المختلفة بما فيها التجديدات أو التحسينات .
٢ - أرصدة الجمعيات التعاونية المختلفة .	٢ - اعتمادات لتمويل مشروعات الاسكان العام والخاص .
٣ - مدخرات الأفراد .	٣ - اعتمادات لتمويل الائتمان الاستهلاكى .
٤ - حسابات الأفراد .	٤ - اعتمادات لتمويل الجمعيات التعاونية .
٥ - الودائع طويلة الأجل ووثائق التأمين .	٥ - اعتمادات لتمويل جماعات المنتجين التعاونيين الحرفيين .
٦ - التداول النقدى .	٦ - اعتمادات لتمويل المشروعات الخاصة والمشاريع المختلفة .
٧ - فائض إيرادات ميزانية الدولة .	٧ - اعانات انتاجية مختلفة لمشروعات القطاع العام .
٨ - الأصول النقدية لهيئات التأمين .	٨ - ميزانية العلاقات الخارجية .
٩ - الموارد الذاتية للبنوك : احتياطات ، أرباح غير موزعة .	

الخطـة النقديـة

يتحدد الاصدار النقدي على أساس تقديرات الميزانية الائتمانية ومقدار المدفوعات النقدية وغير النقدية .

ولما كانت جميع المؤسسات والشركات والهيئات العامة تحتفظ بأموالها في حسابات خاصة في البنك تسوى عن طريقها جميع التزاماتها (١) فإن مقدار التداول النقدي يتوقف على مقدار حاجة الأفراد ودفع مرتباتهم وأجورهم . ويقوم المسؤولون في المانيا الديمقراطية كغيرها من الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية بوضع خطة نقدية لتقدير البنكنوت اللازم لتغطية حاجة التداول النقدي ، وعلى أساس هذه الخطة يحدد الأصدار النقدي .

وتتخذ « الخطة النقدية » شكل ميزانية عامة لها جانبان ، جانب الدخل وجانب استعمالات الدخل .

وتوضع هذه الميزانية العامة بعد اعداد ميزانيات فرعية بواسطة فروع الدويتش نوتن بانك في الأقاليم . ثم ترسل هذه الميزانيات الى مركز البنك الرئيسى حيث يقوم البنك بتحليل عناصر هذه الميزانيات ووضعها في ميزانية عامة يقدمها الى مجلس الوزراء مع اقتراحاته بما يحقق خدمة الاقتصاد القومى على أحسن وجه .

ولما كانت الميزانية النقدية تشمل بيان بدخول الأفراد ومقدار انفاقهم على مختلف السلع الاستهلاكية وكذلك مقدار مدخراتهم فيمكن عن طريق تحليل هذه الميزانية معرفة تفاعل هذه العوامل وتأثيرها في بعضها البعض ، فمثلا يمكن معرفة مدى تأثير الاتفاق على استهلاك الأفراد من السلع الاستهلاكية المختلفة وكذلك تأثير الادخار على الاستثمار ، وفيما اذا كان الصالح العام يقضى بالعمل على تشجيع الأفراد على زيادة استهلاكهم بمنحهم مزيدا من الائتمان الاستهلاكي .. وهكذا .

وبعد اعتماد الميزانية النقدية من مجلس الوزراء يحدد الاصدار

(١) يسمح بالدفع نقدا في حدود ٢٠٠ مارك

النقدى . وعلى محافظ بنك دويتش فوتن الالتزام به وإخطار وزير المالية بما يراه كفيلا بتحقيق تنفيذ الخطة النقدية وكذلك ما قد يراه من إشراف فى الاتفاق على بعض أوجه النشاط الاقتصادى بما يهدد الخطة النقدية نفسها .

البنك الزراعى

يقوم البنك الزراعى فى ألمانيا الديمقراطية بتمويل العمليات الزراعية الانتاجية المختلفة الاستثمارية والجارية وهو يقوم بتمويل الجمعيات التعاونية والمزارع الحكومية . هذا وتمثل الملكية التعاونية ٩٠٪ من مساحة الأرض الزراعية .

ونقسم الجمعيات الزراعية التعاونية فى ألمانيا الديمقراطية الى ثلاثة أنواع :

(أ) جمعيات تعاونية حيث تشمل الملكية التعاونية الأرض والآلات الزراعية فقط . اما ملكية الحيوانات فهى ملكية خاصة للأفراد المزارعين .

(ب) جمعيات تعاونية حيث الملكية التعاونية تشمل الأرض والآلات والحيوانات .

(ج) خليط بين أ ، ب .

ويعتبر النوع الثانى من الملكية التعاونية الزراعية الهدف النهائى فى النظام الاشتراكى فى ألمانيا الديمقراطية .

هذا ويوجد من الجمعيات التعاونية الزراعية فى ألمانيا الديمقراطية ما يقرب من ١٨٠٠٠ جمعية .

ويرجع تاريخ تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وبدء الإصلاح الزراعى . اذ تم عقب الحرب تأميم جميع الملكيات الكبيرة وتقسيمها على صغار المزارعين والمعدمين ، وأصبحت الملكية الزراعية مقصورة على الملكيات الصغيرة والمتوسطة (٥٠ هكتارا)

الا أن هذا النظام ما لبث أن تغير وبدء في ١٩٥٢ في تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية ، وأخذت الحكومة في تشجيعها بالمساعدات المالية المختلفة وكذلك بالمساعدات المادية كبناء المباني وتشديد الشون الخ ..

ولاقى الجمعيات التعاونية الزراعية في ألمانيا الديمقراطية نجاحا طيبا ، وما حلت سنة ١٩٦٠ حتى أصبحت تمثل الغالبية العظمى من الملكيات الزراعية .

ملحوظة : (تضمن حكومة ألمانيا الديمقراطية حدا أدنى لأجر العامل الزراعى بحيث لا يقل عن ٣١٠٠ مارك في السنة) .

أما أسعار المنتجات الزراعية فتتدخل الدولة في تحديدها وقد تلجأ الى منح الاعانات لجعل مستوى الأسعار في مستوى منخفض يكون في متناول المستهلكين ، كما قد تلجأ الى زيادة الأسعار تشجيعا لزيادة الانتاج، وفي العادة توضع سياسة الأسعار لسنين متعددة حتى يعمل المزارعون وفقا لسياسة طويلة ومعروفة مقدما .

أما القروض فتمنح دون ضمان اذ أن البنك الزراعى باشتراكه في تحضير الخطة الائتمانية للجمعيات التعاونية فانه يكون قد وافق مقدما على الائتمان ، كما أن الاتفاق بين البنك والجمعية التعاونية ييسر للجمعية سداد القرض ففائدته منخفضة جدا لا تتعدى ٣٪ في القروض الاستثمارية و ٢٪ في القروض الأخرى .

كما قد يسمح القرض تأجيل دفع الدين في بعض الحالات لحين قيام الجمعية بتحقيق أرباح كافية ، كما قد يعتمد البنك الى اعفاء الجمعية من سداد الفوائد أو جزء من أصل الدين تشجيعا للمنتجين ما دام لم يحدث تقصير في الانتاج أو سوء في ادارة المشروع الزراعى .

وعلى العموم يعتقد المسئولون في ألمانيا الشرقية أن سداد الدين ليس هو أهم شيء ، وانما المهم هو العمل بكافة الطرق على زيادة الانتاج.

توزيع العائد :

إذا لم يف العائد لكفالة الحد الأدنى للاجور لجميع المزارعين في

الجمعية فيمكن أن تلجأ الجمعية الى البنك الزراعى لتغطية الفرق . ولا يوافق البنك على ذلك الا بعد فحص حسابات الجمعية فحصا دقيقا والتأكد من عدم وجود تقصير أو اهمال من جانب العمال المزارعين .

أما اذا زاد العائد عن مجموع الحد الأدنى للاجور فتقسم الزيادة على العمال المجدين بعد تقدير الوحدات الانتاجية ووحدات العمل التى قام كل عامل بها . وتوضح تسعيرة لكل وحدة عمل وكل وحدة انتاجية ، وتختلف هذه التسعيرة بحسب نوع العمل نفسه فالوحدة الانتاجية وتسعيرتها فى العمل الزراعى البحت تختلف عن تسعيرة الوحدة الانتاجية فى تربية الماشية ورعايتها . وحتى العمل الزراعى نفسه فتختلف فيه تسعيرة الوحدات الانتاجية بحسب نوع العمل .

وعلاوة على ذلك تعتمد الحكومة الألمانية الى اتباع كثير من الوسائل لتشجيع الانتاج الزراعى منها منح العلاوات Premiums والمكافآت التشجيعية وغيرها من الوسائل التى تساعد العامل على بذل أقصى جهد (١) .

ورغم انتشار نظام الملكيات التعاونية الزراعية ، الا أن المزارعين لا يجبروا على تكوين الجمعيات التعاونية وهم يتركون أحرارا . وتختلف درجة نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية فى ألمانيا الديمقراطية بحسب الاقليم ، فالجمعيات قوية فى الأقاليم الشمالية فى حين انه فى المناطق الجنوبية ، حيث يزداد أواصر الرباط العائلى ، لا يميل المزارعون كثيرا الى تكوين الجمعيات التعاونية .

بنك الاستثمار

يقوم بنك الاستثمار فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية بواجب تمويل جميع المشاريع الصناعية والرقابة عليها أيضا . وتقوم الميزانية العامة بايداع جميع اعتمادات التمويل الصناعى فى بنك الدولة لحساب بنك

(١) هذا كما يلاحظ أن مثل هذه الوسائل وغيرها تستخدم أيضا لتشجيع المنتجين فى نواحى الانتماء الأخرى فتتبع وسائل مشابهة فى الصناعة ونواحى النشاط الاقتصادى الأخرى .

الاستثمار للصرف منها على المشروعات الصناعية المختلفة . وفى العادة لا يتناول تمويل البنك الاستثمارات فى التوسعات والتجديدات فى المشروعات القديمة اذ على المشروعات نفسها تسديد ذلك من أموالها الخاصة .

وجرت العادة على أن يستقطع المشروع من أرباحه ما يمثل ١٥٪ للتوسعات والتجديدات . وتوضع هذه الأموال فى حساب خاص فى بنك الدولة D.N.B. لحساب المشروع وتصرف منه بإشراف بنك الاستثمار . وعلى المؤسسة للصرف من هذا الحساب أن تقوم بوضع خطة كاملة لاستثمار هذا المال بدعمه بالمستندات وتقدم هذه الخطة الى البنك فإذا اقتنع بها وبفائدتها سمح بالصرف من الاعتمادات المودعة لهذا الغرض فى بنك D.N.B.

أما اذا زادت الحاجة الى المال المستثمر عن ١٥٪ فيقوم بنك D.N.B. بطلب الزيادة من بنك الاستثمار وهذا الأخير لا يجوز له ذلك الا بعد فحص المشروع الاستثمارى ودراسته واقتناعه بنجاحه وتحقيقه لأغراض الخطة .

وفى هذه الاجراءات ما يحقق الرقابة الفعالة على المؤسسات الصناعية. ويقوم بنك الاستثمار بالتعاون مع المؤسسات الصناعية بوضع خطة استثمارية فى غالب الصناعات . وتختلف الطريقة التى يتم بها التنسيق فأحيانا عن طريق قيام البنك بالاتصال المباشر بالمؤسسات الصناعية والمشروعات الصناعية نفسها .

أما اذا لم يتم الاتفاق بين البنك وهذه الجهات فيرفع الخلاف الى مجلس الاقتصاد القومى National Council for Economy أو الجهات الحكومية العليا .

ولا يوجد فى بنك الاستثمار فى ألمانيا الديمقراطية الهيئات الفنية التى تقوم بالدراسات اللازمة لنواحى الاستثمار المختلفة ولكن يعتمد البنك على مؤسسات فنية خاصة تقوم ببحث المشروعات الصناعية والائتمانية

المختلفة وتقديم تقرير عنها الى البنك ويشمل التقرير الجوانب الفنية المختلفة وكذلك الجوانب التمويلية وطريقة التنفيذ .

أما دين المؤسسة الصناعية لبنك الاستثمار فيدفع بعد بدء الانتاج .
واذا لم تتمكن المؤسسة الصناعية من تحقيق أغراض المشروع كما هو وارد في الخطة ففى هذه الحالة يحاسب المسؤولون عن الخطأ وتزداد سعر الفائدة على الأموال التى لم تسدد .

ولما كانت الفائدة على رأس المال المقرض تسدد من أرباح المؤسسة فسيترتب على زيادة سعر الفائدة نقص ربح المؤسسة ونقص العائد الذى يوزع على العمال .

ويقوم بنك الاستثمار عدا تمويل الاتفاق على الآلات والنواحي الصناعية الأخرى أيضا بتمويل انشاء المباني الخاصة بالمشروع الصناعى حتى تكون الرقابة على المشروع كله من مباني ومصانع فى جهة واحدة وهى بنك الاستثمار .

أما تمويل المباني السكنية فيكون عن طريق قروض من بنوك الادخار الى بنك الاستثمار ومنه الى مؤسسات الاسكان .

ادارة البنك

يدير البنك محافظ وله أربعة نواب للرقابة على النواحي الصناعية والعمرانية والمالية والادارية .

وللبنك خمسة عشر فرعا فى الأقاليم . وبالإضافة الى ذلك فللبنك ممثلين فى الأقاليم الصناعية الهامة .

وللبنك أيضا ٧ فروع متخصصة بنواحي النشاط المختلفة كالنواحي الصناعية المختلفة والانشاءات وغيرها من نواحي النشاط الاقتصادى العامة .

ويتم التنسيق بين بنك الدولة D.N.B وبين بنك الاستثمار عن طريق اشتراك الاثنين فى وضع الخطة الانتاجية الصناعية . هذا مع ملاحظة أن بنك الاستثمار يقوم بحفظ أمواله فى بنك D.N.B.

دور سعر الفائدة

يختلف دور سعر الفائدة في البلاد الاشتراكية عنه في البلاد الرأسمالية فليس لسعر الفائدة في النظام الاقتصادى الاشتراكى دور فى توزيع الائتمان على نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة ولا يستعمل خفضه كسلاح لتشجيع الائتمان الا بمقدار ، حيث أن الخطة الانتاجية هى التى تلعب الدور الرئيسى وعن طريقها يحدد الائتمان فى نواحى النشاط المختلفة ، كما ان ملكية الدولة لجميع وسائل الانتاج يجعلها فى موقف يمكنها أن تتحكم فى توزيع رأس المال بما يحقق خدمة أغراض الخطة الانتاجية على أحسن وجه .

والخطة الانتاجية المركزية الشاملة لا تدع مجالا لفاعلية سعر الفائدة. ولكن مع الاتجاه الجديد الآن فى معظم الدول الاشتراكية فى جعل الخطة الانتاجية أقل مركزية وأقل شمولاً نجد أن سعر الفائدة بدأ يكون له بعض التأثير فى توجيه النشاط الاقتصادى بما يتماشى مع تحقيق أهداف الخطة وأصبح الآن يستعمل كسلاح من ضمن الوسائل التى تستخدمها الدول الاشتراكية فى تحقيق أهداف الخطة .

- وأصبح لسعر لفائدة تأثير هام وبصفة خاصة فى الأحوال الآتية :
- ١ — المؤسسات التى تملكها الدولة ملكية كاملة وتمنح هذه المؤسسات المال بسعر فائدة منخفض للمشروعات الواردة فى الخطة .
- ٢ — الجمعيات التعاونية تشجعا لتكوين هذه الجمعيات تمنح القروض لها بفائدة منخفضة جداً لا تزيد عن ٢٪ .
- ٣ — المؤسسات الخاصة تحصل على القروض بفائدة، تصل الى ٥٪ .
- ٤ — المدخرات الخاصة يتمتع أصحابها بفائدة ٣٪ .

ولسعر الفائدة هناك تأثير قوى عن طريق تأثيره فى أرباح المؤسسة فكلما زاد السعر هبطت الأرباح وقل العائد الذى يوزع على العمال المشتركين فى الانتاج . ومن هذه الزاوية يمكن للبنك أن يؤثر فى الأرباح برفع سعر الفائدة اذا ما حادت المؤسسة عن تحقيق أهداف الخطة مثلاً

أو طالبت مزيدا من المال لا يتمشى مع الوارد في الخطة . وقد يرتفع سعر الفائدة الى ١٠٪ الى ١٢٪ .

هذا ومن ناحية أخرى يمنح الائتمان بدون فائدة تشجيعا لبناء المساكن مثلا أو للقيام ببعض المشروعات الأخرى التى يتطلب الأمر تشجيع انشائها . فاذا لم تتم المؤسسة التى تقوم بالانشاء باستيفاء الشروط الموضوعه جاز للبنك أن يطالبها بدفع فائدة على الأموال المقترضة بل جاز له أيضا زيادة سعر الفائدة عن المعدل السارى .

ومن ذلك نرى كيف أصبح لسعر الفائدة تأثير ذو شأن على النشاط الاقتصادى فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية . هذا مع ملاحظة أن لسعر الفائدة تأثير مشابه فى النظم الاقتصادية للدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية بصفة عامة .

النظام المصرفى فى بولندا

يتمثل النظام المصرفى فى بولندا فى البنوك الآتية :

١ — البنك الأهلى	جميع هذه البنوك بنوك حكومية
٢ — بنك الاستثمار	State Banks باستثناء بنك
٣ — بنك الزراعة	التجارة الخارجية اذ يتخذ شكل
٤ — بنك التجارة الخارجية	الشركة المساهمة الحكومية أما
٥ — بنك Pekao	بنك Pekao فهو شركة خاصة .
٦ — بنوك الادخار	
٧ — البنوك التعاونية	

والبنك الأهلى هو بنك الاصدار والمصدر الرئيسى للائتمان فهو عن طريق فروعه المختلفة (٤٠٠) يشرف على النشاط الاقتصادى والمالى للمؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات سواء المؤسسات التابعة للدولة أو المتخذة شكل جمعيات تعاونية .

كما يقوم البنك بالاحتفاظ وادارة أموال الدولة واحتياطياتها وكذلك أموال البلديات والمؤسسات الاجتماعية . وعن طريقه تسوى المدفوعات بين هذه الجهات . وكان البنك سنة ١٩٦٣ يقوم بتمويل كثير من عمليات التجارة الخارجية الا انه ابتداء من سنة ١٩٦٤ أخذ بنك التجارة يقوم بجميع هذه العمليات وبكل ما يتصل بها .

ويقوم بنك الاستثمار بالاضطلاع بعبء توفير الائتمان اللازم للاغراض الاستثمارية الصناعية ، كما يقوم بمنح الائتمان الاستثمارى القصير والطويل الأجل كما يقوم بتمويل المشروعات الاسكانية والرقابة على الصرف فى هذه النواحى جميعا .

أما البنك الزراعى فيقوم بتمويل حاجات الاستثمار والائتمان الزراعى للجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة .

ويقوم بنك التجارة الخارجية وبنك Pekao بالاضطلاع بالعمليات

المصرفية الخارجية وللأخير فرعان خارج بولونيا أحدهما في باريس والآخر في إسرائيل .

وتقوم بنوك الادخار بقبول ودائع الأفراد الادخارية .
أما البنوك التعاونية فتمثل العدد الأكبر من المؤسسات المصرفية في بولونيا فهي منتشرة في جميع المدن والقرى الكبيرة والعمل الرئيسى لها هو التعامل مع المزارعين الأفراد وصغار الصناع .
وعلاوة على ما تقدم فهناك صناديق توفير البريد وهى تتلقى ودائع الأفراد لحساب بنوك الادخار وتعمل كعملاء لهم .

(نشاط المؤسسات المصرفية)

يقوم البنك الأهلى باصدار ثلاث ميزانيات :

١ - ميزانية النقد الأجنبى

٢ - » نقدية عامة Cash Plan

٣ - » ائتمانية Credit plan

كما يقوم أيضا باعداد خطة استثمارية بالتعاون مع بنكى الزراعة والاستثمار .

الخطة الائتمانية والخطة النقدية

يختلف دور الخطة الائتمانية والخطة النقدية في بولونيا عنها في الاتحاد السوفيتى . ففي بولونيا تقوم البنوك بمنح الائتمان بحرية واستقلال عن البنك الأهلى ويمكن للبنك المتخصص زيادة الائتمان اذا ما اقتنع بالحاجة الى ذلك في حين أنه في الاتحاد السوفيتى لا يتسنى ذلك دون الرجوع الى البنك المركزى .

وثمة خلاف آخر ففي الاتحاد السوفيتى يحدد حجم الائتمان ويوزع على المشروعات المختلفة . أما في بولونيا فيحدد الائتمان بصفة عامة ولا يوزع على الوحدات الانتاجية أو مشروعات معينة بل يترك ذلك لتصرف البنوك .

تحضير الميزانية الائتمانية :

يقوم البنك الأهلى باعداد الميزانية الائتمانية بعد الاتصال بالوحدات الانتاجية والتعرف على حاجاتها وفقا للخطة الانتاجية العامة .

ويقوم المركز الرئيسى للبنك بتحديد حجم الائتمان الالئشارى دون اشراك فروع فى الأقاليم على أساس أنه أقدر على التعرف على الحاجات الاستشارية من الفروع الصغيرة التى غالبا ما تخطئ . وقد تؤدى مجسوع الأخطاء الى تضخمها . والمركز الرئيسى للبنك لما له من خبرات وتجارب وصلات واسعة أقدر على البت فى هذه المسائل من الاعتماد على الفروع فى الأقاليم . أما الائتمان اللازم لرأس المال العامل فيترك أمر تحديده لفروع البنوك .

ويقسم الائتمان الى عدة أنواع :

- ١ - الائتمان اللازم لتمويل رأس المال العامل
 - ٢ - الائتمان اللازم لتمويل الاستثمارات
 - ٣ - الائتمان اللازم لانشاء المباني الخاصة والمباني التعاونية
 - ٤ - ائتمان لتمويل المزارع الخاصة وتمثل ٨٠ ٪ من الملكية الزراعية (الباقي أغلبه ملكية عامة للدولة . وهناك نسبة ضئيلة من الأرض الزراعية مسلوكة ملكية تعاونية) .
- ويكون تمويل المزارع الخاصة عن طريق البنوك التعاونية الصغيرة المتغلغة فى الأقاليم (١٣٠٠ بنك) وتخضع هذه البنوك جميعا للبنك الزراعى الذى يحدد الائتمان لكل بنك (١) .
- ٥ - الائتمان الاستهلاكى لشراء البضائع الاستهلاكية .
- ويقوم البنك الأهلى بتحديد حجم الائتمان الاستشارى فى الزراعة ويقوم البنك الزراعى بتوزيع هذا الائتمان على البنوك التعاونية . أما الائتمان الاستهلاكى فيقوم البنك بتحديد حجمه وفقا للسياسة التى تضعها الحكومة لتشجيع استهلاك بعض المنتجات الاستهلاكية .
- والخطة الائتمانية فى بولندا ليس لها معنى الشمول والاجبار الذى تتميز بهما الخطة الائتمانية فى الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية . فالخطة الائتمانية فى بولندا عبارة عن اطار عام يحتوى على أسس عامة تساعد على تحقيق أهداف الخطة الإنتاجية .

(١) وتقوم الدولة بتحديد الاسعار لجميع المنتجات بعكس الحال فى يوغوسلافيا حيث

تحدد الاسعار لبعض السلع الأساسية فقط .

وبالإضافة الى الخطة الائتمانية يقوم البنك الأهلى أيضا بوضع ميزانية نقدية سنوية وربع سنوية . وتبلغ الميزانية الى فروع البنك في الأقاليم والقطاعات المختلفة للعمل بها . وليس للميزانية النقدية صفة الاجبار أو الحتمية بل تترك بعض الحرية لفروع البنك في الأقاليم للتصرف في توزيع الأموال بما يتشى مع أهداف الخطة الإنتاجية العامة .

كما سعر الفائدة فدوره مسائل للدور الذى يلعبه في الدول الاشتراكية الأخرى والذى سبق الكلام عنه في مناسبات أخرى .

(البنك الزراعى)

يوجد في بولندا ، ثلاثة أنواع من الملكيات الزراعية :

الأول — المزارع الحكومية

الثانى — الملكية التعاونية

الثالث — ملكية صغار المزارعين (أقل من ١٥ هكتار)

والملكية العامة للدولة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من المساحة الزراعية .

تسول المزارع الحكومية بصفة عامة عن طريق المنح الحكومية من اعتماد يفتح لهذا الغرض في البنك الزراعى . هذا وفى بعض الأحيان يكون التسويل بالاقتراض من البنك مع ضرورة سداد القرض .

ويكون تسويل الجمعيات التعاونية الزراعية أيضا بالاقتراض من البنك الزراعى .

أما صغار المزارعين فتقوم الحكومة بمساعدتهم بمنحهم القروض للأغراض الزراعية المختلفة وكذلك لإنشاء المباني الزراعية والمساكن الخاصة .

هذا وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية مقام البنوك الصغيرة حيث تقوم بقبول ودائع المزارعين واقرضهم عند الحاجة .

ويلاحظ في بولونيا انكماش عدد المزارع الجماعية Colletive Farms وزيادة الملكية الفردية الصغيرة . وحتى تتسكن هذه الملكيات الصغيرة من استعمال الآلات الزراعية والحصول على الخدمات الفنية المختلفة يوجد هناك ما يسمى (دوائر المزارعين) Peasant Circles حيث تجمع فيها

الآلات والحاجات الزراعية الأخرى لتأجيرها لصغار المزارعين . ويقوم البنك الزراعى باقراض المال لدوائر المزارعين لشراء الآلات والمعدات الزراعية المختلفة .

ادارة البنك :

يتولى ادارة البنك مجلس ادارة يتكون من مدير عام ونائب للمدير العام وعدد من الأعضاء . وتشرف وزارة المالية على أعمال البنك الزراعى بواسطة أحد وكلاء الوزارة .

ويقوم البنك الزراعى بوضع ميزانية ائتمانية وميزانية نقدية للقطاع الزراعى كل ثلاثة أشهر . ويعتبر البنك الزراعى مسئولا عن السياسة الائتمانية فى الريف .

التنسيق بين الأجهزة المصرفية

يتم التنسيق بين الأجهزة المصرفية المختلفة عن طريق اشراف وزارة المالية . ويتبع كل وكيل وزارة أحد البنوك فهناك وكيل للاشراف على البنك الزراعى وآخر للاشراف على بنك الاستثمار وثالث على بنك التجارة الخارجية . وهكذا تشرف على البنك الأهلى أيضا وزارة المالية ويعتبر محافظه نائبا لوزير المالية . ولا يمكن اعتبار البنك الأهلى فى بولونيا بنكا مركزيا بالمعنى المفهوم ولا بنكا للبنوك وهو كائى بنك آخر يخضع لاشرف وزارة المالية ويقوم بعمليات مصرفية معينة فى حدود اختصاصه . أما الرقابة والتفتيش على البنوك فتقوم بها وزارة المالية بواسطة أجهزتها الفنية .

ويوجد فى وزارة المالية فى بولندا مجلس استشارى تمثل فيه البنوك المختلفة . ويقوم بتعيين ممثلى البنوك وزير المالية ويناقش فى هذا المجلس الخطة الائتمانية وغيرها من المسائل النقدية والمصرفية المشتركة . كما أن هناك لجنة تضم ممثلين عن البنك الأهلى وبنك التجارة الخارجية ووزارة المالية لمسائل ميزان المدفوعات .

والبنك الأهلى مستقل فى ادارته ولكن محافظه مسئول أمام وزير المالية .

النظام المصرفي في تشيكوسلوفاكيا

مر النظام المصرفي في تشيكوسلوفاكيا بكثير من التطورات وكان آخر هذه التطورات ما أدخل في ابريل عام ١٩٦٠ ، وأصبح النظام المصرفي منذ ذلك التاريخ يتكون أساسا من :

- ١ - بنك الدولة وله ١٢٩ فرعا .
- ٢ - بنك الاستثمار .
- ٣ - بنك التجارة الخارجية وله فرع واحد .
- ٤ - بنوك الادخار ويبلغ عددها ١١٨ بنكا ولها ٦٣٥ فرعا بالإضافة الى ٥٨٤٩ مندوبية .

أهم اختصاصات بنك الدولة

- (أ) تنظيم التداول النقدي .
- (ب) يعتبر كغرفة مقاصة لتسوية جميع مدفوعات الدولة .
- (ج) يقوم بمنح الائتمان القصير الأجل والطويل الأجل وهو في هذه الناحية مسئول عن جمع الائتمان وانفاقه في الأوجه الأكثر صلاحية . ويقوم البنك بمنح الائتمان للأغراض التجارية والزراعية والصناعية . كما يقوم أيضا بتمويل الاستثمارات الصناعية الطويلة الأجل ولأغراض الاسكان .
- (د) يقوم البنك بإدارة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية وهو مسئول عن جميع المدفوعات الخارجية .
- (هـ) يقوم البنك بالرقابة على جميع المؤسسات الاقتصادية وعلى نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة .
- (و) يقوم البنك بتحضير الميزانية الائتمانية والميزانية النقدية .
- (ز) يقوم البنك بالرقابة على انفاق الميزانية العامة للدولة .
- (ح) وزيادة على ذلك فوظائف البنك هنا مشابهة لوظائف بنك الدولة في الاتحاد السوفيتي وبولندا ، وهو بنك حكومي يتبع وزير المالية في

ادارته . ويقوم وزير المالية بتعيين رئيس مجلس ادارة البنك (المحافظ) وأعضاء مجلس الادارة .

والمشاهد فى تشيكوسلوفاكيا أن لبنك الدولة دورا أبرز وأكثر وضوحا عن البنوك المركزية فى بعض الدول الاشتراكية الأخرى . من ناحية وضع الخطة الائتمانية والرقابة على الصرف .

ويتم التنسيق بين أعمال البنك واختصاصاته وبين وزير المالية عن طريق اشتراك محافظ البنك مع وزير المالية فى لجنة خاصة تناقش فيها السياسة الائتمانية والنقدية هذا ويجوز لوزارة المالية أن تنتدب ممثلا لها لحضور اجتماعات مجلس ادارة البنك .

أما علاقة بنك الدولة بالبرلمان فيكون عن طريق تمثيل البنك فى لجنة الخطة ولجنة الميزانية واللجان الاقتصادية فى البرلمان . كما يجوز لممثلين من هذه اللجان حضور جلسات مجلس ادارة البنك عند مناقشة المسائل الاقتصادية أو مسائل الميزانية .

بنك الاستثمار

يشترك بنك الاستثمار مع بنك الدولة فى تمويل العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل .

وتوضع الأموال المعتمدة للاستثمارات المركزية حسب الخطة الانتاجية والميزانية الائتمانية فى بنك الدولة أحساب بنك الاستثمار الذى يقوم بتمويل المشروعات المختلفة منها ، وعلى المؤسسة الانتاجية أن تتقدم لبنك الاستثمار للحصول على القروض الاستثمارية اللازمة .

ويرجع السبب فى احتفاظ بنك الدولة بهذه الأموال الى أن جزءا كبيرا منها يتكون من أرباح المؤسسات المركزية التى تودع فى بنك الدولة (١) .

(١) أقترح فى هذا المجال أن يعهد الى البنك الصناعى فى ج . ع م بعبء تمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل لخبرته فى هذه النواحي ونظرا لضخامة عبء العملية على البنك ، وأجهزته الحالية ليست معدة لهذا الواجب الضخم الجديد ، أرى من المستحسن أن توضع الأموال والاعتمادات المدة لهذا الغرض فى حساب خاص باسم البنك الصناعى فى البنك المركزى . على أن يكون البنك الصناعى مسئولا أمام البنك المركزى عن هذه الأموال . ولا أرى فى ذلك تعارضا مع نظام التخصيص المتبع حاليا بين البنوك .

أما المشروعات المحلية فأرباحها وأموالها توضع في بنك الاستثمار وفروعه في حسابات خاصة . ويقوم بنك الاستثمار بتمويل المشروعات المحلية بالقروض مما لديه من أموال واحتياطات معدة لهذا الغرض . وكما هو متبع في الاتحاد السوفيني وكثير من الدول الاشتراكية الأخرى يكون تمويل المشروعات العامة عن طريق اعتمادات الميزانية العامة التي لا ترد .

بنك التجارة الخارجية

لا تختلف كثيرا اختصاصات بنك التجارة الخارجية في تشيكوسلوفاكيا عن اختصاصاته في الدول الاشتراكية الأخرى . فاختصاصاته تتشابه مع اختصاصات بنك التجارة الخارجية السابق الإشارة اليه عند الكلام عن نظام البنوك في الاتحاد السوفيتي .

بنوك الادخار

بالإضافة الى قيامها بقبول ودائع الأفراد فهي تضطلع بعبء تشجيع المدخرات الفردية كما تقوم بتقديم القروض الارتثانية للأفراد وتقوم أيضا بتمويل انشاء المساكن الخاصة .

السياسة الائتمانية وسعر الفائدة

كان التشيك حتى سنة ١٩٥٨ يعتقدون اعتقادا مطلقا في صلاحية التخطيط الشامل لنواحي الانتاج والاستهلاك والأسعار . وكان التخطيط يتناول جميع الوحدات كما كان يتناول المواد الأولية وعدد العمال .

ولم يكن للسياسة الائتمانية أو سياسة الأسعار أو سعر الفائدة أي دور واضح في الاقتصاد التشيكي حيث كان كل شيء يحدد كميًا وينفذ حسب الخطة المركزية الانتاجية .

وكان دور البنوك دورا سلبيًا حيث كان يجب عليها تلبية حاجات المؤسسات تبعًا للخطة .

واستمر هذا الاتجاه حتى عام ١٩٥٨ اذ بدأت بعض الدول الاشتراكية ومن بينها تشيكوسلوفاكيا تشعر بضرورة تغيير هذه الأوضاع بابرار دور

لسعر الفائدة والسياسة الائتمانية وترك بعض الحرية لعوامل السوق وقوانين القيمة وغيرها من الأسس الاقتصادية المعروفة في الاقتصاد الحر .
واتبع منذ عام ١٩٥٨ في تشيكوسلوفاكيا سياسة جديدة لسعر الفائدة من مقتضاها :

اختلاف سعر الفائدة باختلاف الغرض من استعمال القرض
ونوع النشاط الانتاجى فمثلا :

(١) يمنح الائتمان عن مشروعات المخططة بفائدة تتراوح سعرها بين
١.٥٪ ، ٤.٥٪ حسب نوع النشاط .

(ب) يزداد سعر الفائدة للمشروعات الخارجة عن الخطة وكذلك عن
الأموال التى تطلب نتيجة لأخطاء فى الانتاج أو الادارة .

(ج) تصل فائدة التأخير فى أحيان كثيرة الى ١٢٪ .

وبذلك أصبح سعر الفائدة عاملا من العوامل المؤثرة فى الانتاج
وعاملا من العوامل التى تؤثر على مهيا ومكافآت العمال والموظفين اذ أن
كل زيادة فيه سينعكس أثرها على ربح المؤسسة ومكافآت العاملين مما
يجعلهم يحرصون على زيادة الانتاج وزيادة الأرباح .

ترتبط هذه السياسة بالسياسة الجديدة التى أخذت تشيكوسلوفاكيا
فى تطبيقها على المنشآت باعطائها مزيدا من حرية العمل وتشجيع الوازع
الشخصى لدى العاملين بالمكافآت التشجيعية وغيرها .

وتجدر الاشارة هنا الى اختلاف المتبع فى يوجوسلافيا عنه فى
تشيكوسلوفاكيا فى هذه الناحية . فحسب المتبع فى يوجوسلافيا تزداد
مكافآت العاملين كلما زادت الأرباح . كما يمكن تخفيض مرتباتهم
ومكافآتهم بقدر الخسارة التى تحققها المؤسسة أو المنشأة . أما فى
تشيكوسلوفاكيا فتوضع حدود بحيث لا تزيد المكافآت عن حد معين مهما
زادت الأرباح وبحيث لا تخفض الأجور عن حد معين مهما بلغت الخسائر .
ويعتقد المسؤولون فى تشيكوسلوفاكيا أن هذا النظام يضمن عدم

تذبذب الأجور والمكافآت ، وجعلها جميعا في مستوى متقارب في جميع أوجه النشاط الاقتصادي .

هذا ومن ضمن الأسس الجديدة التي أخذ في تطبيقها حديثا في تشيكوسلوفاكيا هو السماح للمنشآت بالاحتفاظ باحتياطاتها المخصصة للتجديدات والتحسينات باسمها في حساباتها في البنوك مع دفع سعر فائدة بسيطة عنها بدلا من تحويل جميع هذه الاحتياطات لميزانية الدولة . ويعتبر اتباع هذا الاجراء تمشيا مع السياسة الجديدة في اعطاء مزيد من الحرية للمؤسسات في ادارة أموالها .

ويأمل القائمون على الصناعة في تشيكوسلوفاكيا بأن هذه الاجراءات الجديدة وسياسة سعر الفائدة ستؤكد من فاعلية « الوازع الاقتصادي » وتجعل القائمين بالانتاج يعملون على زيادة الانتاج بأقل النفقات ، فلا يغالى في تكوين المخزون من البضائع اذ سيكون من نتيجة ذلك زيادة سعر الفائدة التي تدفع عنه ، كما سيعمل العمال على تحسين انتاجهم اذ سيؤدى ذلك الى زيادة أرباح المؤسسة والعائد الذى يوزع عليهم .

ويأمل في تشيكوسلوفاكيا أن تحقق هذه الاتجاهات الجديدة المبدأ القائل « الانتاج الأمثل للعمل الأمثل » بدلا من مبدأ « الانتاج الأمثل لأدنى حد من الأجور » .

ولن يتسنى الحكم على نتائج هذه السياسة الجديدة الا بعد عدة سنوات فهي ما زالت في دور التجربة . ومع ذلك يمكننا في الجمهورية العربية المتحدة تطبيق نظام يقوم على أساس الأخذ بمبدأ اختلاف فئات سعر الفائدة والضرائب باختلاف أوجه النشاط ونوع الانتاج بحيث يدفع المشروع الذى يقوم بانتاج السلع الكمالية ضرائب أعلى وسعر فائدة مرتفع عن المشروع الذى يقوم بانتاج السلع الضرورية المحددة أسعارها ، وسيعمل ذلك على تحقيق التقارب بين أرباح المشاريع الانتاجية المختلفة والمكافآت التشجيعية التى توزع على العاملين في مجتمع اشتراكي يعمل على توفير المنتجات الضرورية بأسعار في متناول أفراد الشعب .

ويساعد على تحقيق هذه الأهداف في تشيكل وسلوكيات الإجراءات الجديدة التي تتبع في تسعير المنتجات في القطاعات المختلفة .

وترمى هذه الإجراءات الى أن يدخل في الاعتبار ما أمكن التكاليف الحقيقية للسلعة وتحديد ربح مناسب -- هذا مع عدم اغفال النواحي الاجتماعية التي يهدف إليها الإنتاج .

وتكون أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية متساوية في جميع أنحاء البلاد أما أسعار السلع المستوردة فيعمل المختصون على أن تكون أسعارها متناسبة مع أسعار السلع المنتجة محليا اذا كانت من نفس النوع أو نفس الجودة .

وتراجع الأسعار سنويا أو كل خمس سنوات على ضوء التغيير في نفقات الإنتاج . وتحدد أسعار التجزئة كما تحدد أسعار الاستهلاك لجميع المنتجات ، ويقوم بذلك وزارة التجارة والداخلية . أما أسعار الجملة فيقوم بتحديدوها الوزارة المختصة على ضوء تبعية المؤسسة الانتاجية لها . وتبلغ هذه الأسعار لوزارة التجارة الداخلية التي تقوم بتحديد أسعار التجزئة كما أشرنا .

ويقوم بتحديد أسعار السلع المستوردة وزارة التجارة الخارجية بالتعاون مع الوزارات الأخرى .

وإذا ما زادت أرباح المؤسسة عن حد معين يزداد الجزء المستقطع للضرائب حتى لا تحتفظ المؤسسة بأموال غير مستخدمة . وليس معنى ذلك أن يحرم المنتجون من نتيجة عملهم بل يعمل التشيكل على زيادة أجور العمال كلما زاد انتاجهم على أساس وضع حد أدنى لانتاج كل عامل ومنحه زيادة في المكافأة أو الأجر كلما زاد انتاجه عن الحد المقرر

ومن المهم هنا أن نشير اشارة عابرة الى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الطريقة وهي طريقة تحديد مقدار الانتاج العامل عن كل عملية انتاجية في قياس انتاجية العامل فكلما زاد انتاج العامل عن المحدد له norm دل ذلك على زيادة انتاجيته .

ولكننا مع ذلك يجب أن نأخذ الأمر حيطته والا نغالى في فائدة هذه الطريقة اذ يتوقف الكثير على كيفية تحديد الانتاج الأساسى للعامل وفيما اذا كانت المنشأة المحلية هى التى تقوم بذلك وفى هذه الحالة تعتمد الى وضع الانتاج الأساسى للعامل فى مستوى منخفض حتى يسهل تخطيه فتزيد انتاجية العامل وبالتالي ربح المنشأة . أو اذا كان يتم ذلك على أسس علمية وفنية تضعها جهات محايدة اذ فى هذه الحالة يكون الأساس أكثر تمثيلا مع القدرة الحقيقية للعامل وكفائته الانتاجية . ولكن مع ذلك فلن يكون فى وسع هذه الجهات المحايدة وبصفة خاصة اذا كانت بعيدة عن ميدان التخصص فى الانتاج أن تقوم بوضع مقاييس سليمة تماما لقياس انتاجية العامل .

ولذلك يعتمد المسؤولون الى اتخاذ كثير من الاحتياطات باجراء المقارنات بين تكلفة المنتجات المتشابهة ومقارنة الانتاج فيها ، وساعات العمل وأجور العمال ، وغير ذلك من الأشياء التى تساعد على وضع هذه المقاييس .

ويعمل فى تشيكوسلوفاكيا لتشجيع الانتاج فى ناحية معينة على وضع أسس منخفضة يسهل للعامل تعديدها مثلا فى حالة بعض المنتجات الاستهلاكية (ملابس الأطفال) .

ولا يعتمد كل الاعتماد على عامل الربح باعتباره دليلا على نجاح المؤسسة بل يجمع بين الربح وقياس انتاجية العامل وعوامل أخرى للوصول الى الحكم الصحيح العادل .

نظام التوزكس Tuzex

يعتبر نظام التوزكس ميزة ينفرد بها النظام الاقتصادى التشيكى وهو ليس متبعاً فى الدول الاشتراكية الأخرى . ويهدف أساسا الى تشجيع الأجانب والوطنيين الحائزين على العملات الحرة على انفاقها داخل البلاد . وهو يؤثر تأثيرا مباشرا على كمية التداول النقدى والقوة الشرائية للنقد التشيكى وعلى الاستيراد والتصدير والانتاج والاستهلاك .

وكلمة « توزكس Tuzex » (وهى كلمة تشيكية) تعنى التصدير الداخلى Inland export وتنصب على بيع البضائع المستوردة من الخارج فى داخل تشيكوسلوفاكيا .

وأساس نظم « التوزكس » هو اصدار كوبونات خاصة أشبه بالعملة الورقية وتسمى هذه الكوبونات بكوبونات « التوزكس » وهى تصدر بفئات مختلفة ١ ، ٥ ، ١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ توزكس تستبدل بالعملات الحرة بسعر تحدده الحكومة التشيكية ويستبدل الجنيه الاسترلينى بعشرين توزكس .

ولقد بدىء فى تطبيق هذا النظام عام ١٩٥٧ وتشرف عليه وزارة التجارة الخارجية فى تشيكوسلوفاكيا .

والغرض منه تشجيع الأجانب على استبدال ما يملكون من عملات حرة بكوبونات التوزكس التى يمكن استخدامها فى شراء المنتجات والسلع الأجنبية المستوردة من الخارج بأسعار معقولة .

ولا يوجد فى تشيكوسلوفاكيا تسعيرة بالعملة المحلية للبضائع المستوردة انما تحدد أسعار هذه البضائع فقط بكوبونات « التوزكس » .

ويسمح أيضا للوطنيين الذين يحصلون على عملات أجنبية من الخارج سواء عن طريق أعمال أدوها خارج البلاد أو عن طريق أقاربهم المهاجرين الى الخارج ، أن يستبدلوا هذه العملات بكوبونات « التوزكس » ليقومون باستعمالها فى شراء ما يلزمهم من السلع الأجنبية المستوردة التى تخصص لها محلات تجارية خاصة لا تباع الا فيها ولا تباع الا بكوبونات « التوزكس » .

والتعامل فى النقد الأجنبى محظور فى تشيكوسلوفاكيا ، ولكن يسمح لأى مواطن استبدال النقد الأجنبى الحر بكوبونات « التوزكس » بالأسعار المقررة . وفى العادة لا يسأل المواطن التشيكي عن مصدر هذه العملات ، ولا حتى عن اسمه عند استبدال العملة الأجنبية حتى يقبل على استبدالها دون خوف ، وذلك تشجيعا لاستبدال العملات الأجنبية .

وترتب على حظر بيع البضائع الأجنبية في غير محلات « التوزكس » وبغير عملات « التوزكس » أن نشأت سوق سوداء تستبدل فيها العملة التشيكية بكوبونات « التوزكس » وهى عميلة غير قانونية ومحظورة ويعاقب كل من يضبط متلبسا بها . هذا .. كما يعتمد معظم الأجانب الذين يحصلون على كوبونات « التوزكس » بعد استبدال عملاتهم الأجنبية بها الى استبدال الأخيرة في السوق السوداء بالعملة التشيكية المحلية بأسعار مجزية تبلغ خمس أمثال سعرها الرسمى (لو تم استبدال العملة الأجنبية عن طريق البنوك أو الصيارفة المعتمدين) ، وهذه العملية أيضا محظورة ومخالفة للقانون ويعاقب مرتكبيها حال ضبطهم متلبسين بها .

ورغم كل ذلك ورغم الشعور العام في تشيكوسلوفاكيا في وجود سوق سوداء للعملة الأجنبية وسوق سوداء لكوبونات « التوزكس » فإن عملية استبدال العملة الأجنبية بكوبونات « التوزكس » تتم بسهولة ودون تعقيد من جانب السلطات فلا يسأل الأجانب أو الوطنيين عن مصدر حصولهم على العملة الأجنبية أو كوبونات « التوزكس » أو حتى على العملات المحلية الا في الحالات النادرة التى يشتم منها احتمال وجود عمليات تهريب على نطاق واسع أو التى يكون الغرض من تشدد السلطات أصلا أهدافا أخرى غير الاتجار فى العملة كأن يستخدم ذلك ذريعة لخدمة غرض سياسى يهدف اليه السلطات التشيكية .

ويكون سعر تحويل العملات الأجنبية بكوبونات « التوزكس » بحسب جداول خاصة ويكون ويكون ١٠٠٪ في حالة المنح الخارجية والمساعدات أو الايرادات التى تأتى من الخارج كالأجور والمكافآت . أما العملات الأجنبية عن الارث أو الوصية فتتخض نسبة الاستبدال بكوبونات « التوزكس » أو العملة المحلية تصل أحيانا الى ٦٠٪ أو ٤٠٪ .

أما الأجانب فيحصلون على كوبونات « التوزكس » بنسبة ١٠٠٪ وأحيانا يطالبون باستبدال جزء من العملات الأجنبية بالعملة التشيكية بسعر يتفاوت بين السعر الرسمى وسعر السوق السوداء .

وتقوم السلطات التشيكية (وزارة التجارة الخارجية) باستيراد السلع والمنتجات الأجنبية التي يكثر الطلب عليها ، وتقوم بعرضها للبيع في محلات « التوزكس » المختلفة المنتشرة في تشيكوسلوفاكيا ، وذلك بعد تحديد أسعارها .

ويدخل في تحديد السعر عوامل كثيرة تجعل العملية نفسها عملية مربحة للسلطات التشيكية من ناحية زيادة حصيلة البلاد من العملات الحرة عما يدفع أصلا في شراء هذه المنتجات . وما يؤيد ذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة في تشيكوسلوفاكيا عن أسعارها في الخارج ارتفاعا ملحوظا .

ويلاحظ في تشيكوسلوفاكيا نشاط محلات « التوزكس » وكثرة اقبال الوطنيين عليها ولا يدل ذلك على وجود إيراد كبير من العملات الأجنبية حصل عليها التشيكيين وقاموا باستبدالها بكوبونات «التوزيكس» بقدر ما يدل على شدة اقبالهم على استبدال العملة المحلية بهذه الكوبونات في السوق السوداء والأثر السيئ لذلك على قيمة العملة الوطنية .

ورغم هذا فإن التفكير في العدول عن نظام « التوزكس » في تشيكوسلوفاكيا لا يزال سابقا لأوانه وإن كانت بعض الجهات تنادي بخطورته على سعر العملة (١) .

(١) لم أتعرض عند بحث النظام المصرفي تشيكوسلوفاكيا الى موضع الميزانية الائتمانية أو الميزانية النقدية ، إذ سبق الكلام عنها في معرض الكلام عن النظم المصرفية في البلاد الاشتراكية الأخرى وهي لا تختلف في عناصرها وتكوينها في تشيكوسلوفاكيا عنها في الدول الاشتراكية الأخرى . ورايت اتباع هذا المبدأ في الموضوعات المتشابهة التي تشترك فيها النظم المصرفية في الدول الاشتراكية التي قمنا زيارتها ، وذلك تفاديا للتكرار ليس إلا .